

البداية

الكتاب شرح المختصر الفائق

تتم الصور ١٤٥٩

أول شرح انتهى على المختصر الكبير لأب عبد الملم

نوع الصور ١٤٦٤

عبد الأرقى له من هذا المختصر له احيى والماتى له المختصر - ٣٩٥ هـ

نوع الصور ١٤٦٤

المختصر من تصحيح من تصحيح من تصحيح

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

نوع الصور ١٤٦٤

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي السبل

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي السبل

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي السبل

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي السبل

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي السبل

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي السبل

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي السبل

[illegible][illegible][illegible]

قال ومن كان في ربحا للجماعة فربما يخرجها فانه يخرج ان شاء من حبها
 ثم اذا باعها فخرج من ماله الى كاه او كان فنتقل الى الجوز على الماء من يوم
 ادى منه العتق له انما كان ذلك ان اختاره للارض في ربحه للجماعة فانه
 لشراءه انما يشبه للجماعة او انتم للجماعة فعليه ان يخرج الحب اذا سلع
 خصلته او سقون كاه العتق دون القصة لما ذكرناه قبل ذلك من ان يخرج عليه
 حتى يذهب فاذ ابا بعه بعد حلول الجوز من يوم كان الحب او من الجوز عليه
 بعد البيع من يوم كان الحب فعليه ان يخرج الحب وذلك لانه لو لم يسلعه
 لستفتر بها للجماعة فربما يخرجها فربما يخرجها فانه ان يخرجها اذا كان الجوز
 عليها من يوم قوما السلعة وزكاهاته مسلة قال ومن ربح
 كاهما فانه لو لم يسلعه فربما يخرجها فانه لستفتر بها للجماعة
 لستفتر بها من يوم ربحه اذا كان الحب في ماله الى كاه او كان
 ذلك ان كان الكاه من ماله الى كاه او كان الحب في ماله الى كاه او كان
 للجماعة فاذ ابا بعه فربما يخرجها فانه لستفتر بها للجماعة
 فكذا العمل الذي لم يربح له لجماعة اذا باعه استقبله حتى لا يربح
 لغيره فانه مسلة قال ومن كانت له شوايك لم يربح
 او اربح مفرقة فانه يجمع ما خرج من ذلك كله بعضه الى بعض فربما يخرج
 منه الزكاه انما كان ذلك ان ذلك كله في ملكه ربحا واحد فعليه
 ان يجمع كلها في ملكه فربما يخرجها فانه واحد اذا جمع ذلك كله في الجوز
 والتمه والربح اذا كانت له واحد وكانت حقا واحدا
 عليه جمعها في الزكاه كاهما او ان يخرجها من العتق والما تشبه

لم يربح لان ذلك هو وقت المحرم فانه لا يخرجها فانه لا يخرجها فانه لا يخرجها
 والدليل على ان يخرج الساعي من احد سروك الى كاه ان ربحها الى كاه او كان
 بغيرها هو وخرجها ولا يدعها الى غيره الا الى الامام بالاجازة او من ربحه
 الامام من هو الساعي وبما ذكره بذلك وذلك ان الساعي على الله عليه بعد
 فيما كان له خذ من اعدايت برسل صديقه فانه خذ منها صديقه ولو كان
 لا رباب انما سيبه ان يخرجها ووليه ان كان للتوجيه المهم من ربحه
 لستفتر بها من ماله فربما يخرجها فانه ان يربحها فانه يربحها الى الساعي
 هو من احد سروك استقر ربحه الى كاه لا ما قبل ذلك والله اعلم
 مسلة قال ومن كانت له ابل صديقه فربما يخرجها فانه لستفتر بها
 فانه لو خذ منه الصدقة الى كاه او كان ذلك ان يربحها على ماله فربما يخرجها
 با على ما اربح صدق في الزكاه وهو الذي لا ولا ربحا كان
 الى ماله على ماله فربما يخرجها فانه لستفتر بها للجماعة
 اذا ائتمروا على رجل واحد او جده عليه فربما يخرجها فانه لستفتر بها
 عليه ان يخرجها على ملكه حتى يذهبها الى كاه عليه والزكاه يجب
 فيها من ان يربحها فربما يخرجها فانه لستفتر بها للجماعة
 وانما حبسها الى حل على ماله وتسلم اليه وتصدق بها فربما يخرجها فانه لستفتر بها
 على الله عليه لستفتر بها الى كاه او كان ذلك ان يربحها فانه لستفتر بها
 قال ومن كان عليه دين فربما يخرجها فانه لستفتر بها للجماعة
 قد ذكرنا في هذه المسلة فيما تقدم ان الدين لا يمنع من اخذ الزكاه
 في الماسية والحديث وان كان له دين فربما يخرجها فانه لستفتر بها

١٢٠٠
 ١٢٠٠
 ١٢٠٠

واحد الى اخره انما اخرج العروص والحيوان كله سواء كان ذلك
 مضافا حلا او مضافا من صنف واحد او صنفين خلا الكفا والسراب
 اذا كان من صنف واحد فانه لا يجوز فيه التفاضل الا الله عز وجل
 ما اخل الله البيع وخرم الربا فكل بيع جائز الا ما صنعت اليد له منه ولا
 خلاف في هذه الجملة التي ذكرناها من اهل العروة واما قوله انه لا يجوز
 بيع صنف منه بصنف ماله اكثر منه الى اجل وان ذلك يدخل في معنى
 فخر من صنفه لانه اعطاء لشئ له مفعله ما يشي كسر منه له مثل
 الصنف الذي دفعه الله فحاز ذلك فخره حتى يصفه لانه انما حلت
 زيادته الشئ لا خلاف منافع فليكن ذلك لا تترك ان لا يجوز
 اكثر منه اذا كان من صنف واحد ويجوز كسر منه اذا كان من صنفين
 لا خلاف في الصنفه وكذلك حكم العروص على هذا اذا كان ذلك الى اجل
 فاما اذا كان يد بيد فلا بأس بذلك لان حكمه المستبني اعطى
 من حكم النقد الموقى انه يجوز بيع الذهب بالفضة مضافا حلا ويجوز
 بيع الذهب بالذهب مثلا مثلا وكذلك الفضة بالفضة مثلا مثلا
 بعدا ويجوز كل ذلك الى اجل وكذلك يجوز بيع العروص بالعروص مثلا
 مثلا ومضافا لا سواء كانت صنفا واحدا او مختلفا الا صنفا فلا اذا
 كانت الى طرقات كانت صنفا واحدا الى غيرهما التفاضل لا يوقى انت
 الكفا ايضا يجوز بيع بفضه بفضه مضافا حلا انما كان مضافا الى الصنف
 ومما لا اذا كان صنفا واحدا كذا يد بيد او لا يجوز من ذلك لستبه
 فليكن امر الشئ فكذا العروص على ما ذكرنا فان حكمه المستبني

ففعلها الخمس لها فخر حلت بغير خلفه كغيره ولا مونه عكاسه
 فاسببه ذلك الزكاة انه يبيع بستر خلفه ولا مونه واما اخذ منه
 الخمس دون غيره لان الذي يوحده من اهل الزكاة والذهب والفضة
 احد لستين ارباع العشر وهو الزكاة او الخمس وهو ثلث العشر
 وما وجد في الزكاة فلما لم يوجد من لستة الزكاة لما ذكرناه اخذ
 لستها الخمس وان لستها ثلثا من الذهب والفضة غير الزكاة او الخمس
 والله اعلم **مسألة** قال وموافق من المعدل بغير
 مبلغ عشرين سارا او ما تدرى من الزكاة ولا سكر الى ما اتفق
 ولا الى دين ان كان عليه لمخرج الزكاة وان عكست بفضته وكثر منه
 انما قال ذلك من قبل ان لمونه لستة ما يجب في الزكاة من ماله من الحيوان
 الزكاة وغيرها غير انما لمونه اذا كثرت ونقلت الى ارباع الزكاة
 الحث انما توحدها في ثلثها علم ما كثر من ماله اذا كان لستة
 الزكاة وكذلك زكاة المعدل لستة من ماله ما اتفق عليه ولا
 كفف اذ كان لستة من الزكاة الذهب والفضة والورق كفف ان الذي
 فيها من الزكاة لستة وهو ربع العشر وزكاة الحث الذي لستة
 مونه العشر والذي فيه مونه نصف العشر واما كفف الزكاة
 اذا كانت كسرة ولم كفف اذا كانت قليلة **مسألة**
 قال وفي زكاة الجاهلية الخمس في الزكاة وفي الجاهلية وفي قليلة
 وكسرة ذهب وورقة وقد اختلف في عروضة وجولته واحدا لستة
 يكون فيه لستة ان لم يكن له الف ودار فيه الخمس من هذه الخمسة

في الزكاة
 في الزكاة
 في الزكاة

قوله زكاة في علمها حتى يجوز عليها الجوز ذلك فأيده والفايده
 زكاة فيها حتى يجوز عليها الجوز وتوليه في ايمانها الزكاة اذا احكامها
 اذا كان في حلالها الجوز ففي هذا الموضع قد وهم ابن عبد الحكم
 على يدك فيما نقله عنه ان ابن القيس قال عن مالك في هذه المسئلة ان زكاة
 عليه فيها قال ابن القيس وقد قال مالك احب الي ان يركبها اذا باعها
 وقال ابن وهب عن مالك في هذه المسئلة اذا كان قد استبرأها لليلة اتره
 فعليه الزكاة في ثمنها اذا باعها وان استبرأها للتسكني واقله عدل
 زكاة عليه حتى يجوز عليها الجوز من يوم باعها والصحيح الذي رواه ابن القيس
 وابن وهب عن مالك مسئلة قال ومن كان عنده مال طار عليه
 الجوز فجب في مثله الزكاة لم يستبرأ به سلعة قبل ان يخرج زكاته فخرج
 مثله فانه خرج زكاة المال الذي استبرأ به الزكاة التي كانت عليه يوم
 استبرأه وكان زكاة عليه فيما خرج بعد ذلك وليس قبله شئ من افعاله
 ذلك كان زكاة المال الذي استبرأ به واجبه عليه حتى يخطا ذلك فثبت له
 الدين عليه من استئناف الزكاة مما بقي من المال وركبه غاذا طار عليه
 الجوز كما ما بقي من المال وركبه بعد مقدار الزكاة التي اخرجها
 باب ضمان الزكاة مسئلة قال مالك ومن اخرج
 زكاة قبل محلها فلا تجزيه ذلك انما حال ذلك ان الله عز وجل قال واصبوا
 الصلاه واتوا الزكاة فثبت على الله عليه وسئل وقت وجوب الزكاة
 وهو حلول الجوز كما من اوقات العلوات فلما لم يجز تقدمه الصلاه
 قبل وقتها اذ هو متعلقه بوقت فكذا ان زكاة وحده الصوم واجب وسائر

الاعمال والعبادات التي هي متعلقه بوقت الجوز بغيرها قبل وقتها
 فان قبل ان يزكاة حاله ان لا يترك في المال فاما ان يقدمه الدين
 قبل وقته جاز كذلك الزكاة قبل وقتها قبل ان يستلزم لثمن الزكاة
 الدين من قبل ان يزكاة فعمله متعلق به ان لا يستلزم ان يجوز ان يفعله بغيره
 ولا ان يفعله عن الانسان من غير ان يعلم ولا يجوز ان يترك فعلها والدين قد
 يجوز ان يترك عن الانسان من حيث لا يعلم ويجوز ان يستفاد اراده بان يتركه
 صاحبه فكان الدين مخالفا للزكاة لهذه العلة فان قيل قد استقرض
 النبي صلى الله عليه من رجل اخر امر فضاء من الصدقة ولو انه استسلفه
 صدقة ما حاز ان يقضيه من الصدقة قبل ان يجوز ان يكون استسلف
 النبي صلى الله عليه رجلا لا يملك عليه صدقة فجب فيه الى من حاز الصدقة
 او من يقو بمقامه ممن ليس بحق ذلك لكونها اياها يجوز منه ما استقرضه
 ولو كان المستقرض منه من الصدقة التي عليه لما كان يقضيه ولا معنى لفظها
 ما قد اخذه منه اعني الصدقة فان قيل قد استسلف النبي صلى الله
 عليه وسلم من العباس صدقته قبل ان يحدت عن طمع من قبل ان يرويه
 بحبيبه بن عبد بن وفي حديثه ابنه وان قيل قامت لجيز تقدمه عطاءه
 الحسن قبل الجنة وان كان النبي صلى الله عليه اوجبها بعد الحث فذلك
 محبان لجيز تقدمه الزكاة وان كان النبي صلى الله عليه اوجبها بعد
 الجوز قبل له الكفارة على وجهين في كفارة هو لو وقع الحث
 وهو الكفارة الواجبة التي قد استقر وجوبها والكفارة التي لو
 قبل الحث فهي حل العقد حتى كانه لم يكن وهي عتق واصله عليه فان

شأنه عفو وفعل ما خلف عليه وانما لم يكفر واهتد من فعله والشبهة
عنده الكفارة التي هي قبل الحث أو يستلزم انه من استلزم متصلا
بشيء فان شأنه ما خلف عليه ولا كفارة عليه وانما لم يكفره على انما
قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حوازيان يكفران لسان قبل الحث
وروي عنه الكفارة بعد الحث فصحا مع من ذكر حوازيان من قبل الحث
سواء كان من قبل الحث أو من بعده عن النبي صلى الله عليه وسلم فان من خلف على
من قبل الحث عفو من قبله فليكفر عن نفسه وليأت الذي هو حث
له قال ومن اخرج زكاته فهلك منه ولا ضمان عليه فيها اذا
اخرجها عند محلها واذا اخرجها بعد محلها فهو ضامن لها وان كان ذلك في يوم
يسيرة كما اذا كان في اخرجها عند محلها لم يرضاع من عثر بغير
منه انه لا شيء عليه لانه موطن على يفرقتها وقد جعل له اخراجها وتفرقها
فإذا اخرجها عن ماله وعثرها بغير رضاعه قبل يفرقتها لم يكن عليه شيء
كالوديعه اذا اخرجها فدفعتها الى صاحبها برضاعه منه من غير يفرق
ولا شيء عليه ايضا امانه في يده وكذلك ان كان امانه في يده وانسب
سقطت بدمته كالدنق الا ان كان ماله لو تلف بعد طول الحول عليه وقبل
اخراج الزكاة من عثر بغيره انه لا زكاة عليه ولو تلف ماله لم يكن عليه
في الذمة ولو خذ من ماله اذا حدث له ومنزله الذي عليه الزكاة اذا
ضاعت منه قبل يفرقتها انما منزله الامام اذا ضاعت الزكاة منه قبل
ان يفرقها فلا شيء عليه من قبل انه موطن على الفرقه عثر بغيره وعذر
ما فيها فان كان عذر في اخراجها بغير اخرجها فليقت منه قبل اخرجها

8
وحب عليه اخرجها بانيه من قبل انها قد علفت بدمته فصارت دينيا
عليه لها في في اخرجها ولم يفرقها عند طول الحول مع امكان ذلك فاذا
صارت دينيا عليه بالفرق وجب عليه ان يوصل ذلك الى الفقير متى ضاع قبل
ايصاله وجب عليه الدفع اليهم ولا يفرق ذلك ^{مسئله}
قال ومن وجبت عليه زكاة سنين في كذا فبها ذلك في عليه سبع
ذلك عثر ووجه وتوخي ما عليه انما امان ذلك لانه لما فرقه في اخرجها
لسته او بسنين صارت دينيا عليه وعلقت بدمته فوجب عليه ان يوصلها
الى الفقير وان كان ماله قد تلف او عليه ان يوصل من ماله الذي يوجد له من
العرض وعثره كالدنق الذي يخذ منه من كل ماله من عرض وعثره وبيع
عثر ووجه انها من كذا ببيع في يده ^{مسئله} قال من كانت
عنده عشرة دينار استخرج منها دينار فليش عليه اكثر من نصف دينار
وان كانت اكثر من عشرة دينار استخرج منها دينار فليش عليه اكثر من نصف دينار
الى الفضل فاذا كان منه للمعاملة في بيعه بعد بيعه بعد بيعه من
عشر دينار لم يكن له زكاة عليه فيما هو اقل من عشر دينار اه قد فسرت
كف بغيره ذلك انه يخرج اول لسته نصف دينار من كل لسته ما في
ذلك بعد استقائه مقدار الزكاة الذي وجب للسته الى قبلها فان
كانت عشرة دينار لم يفرقها بسنين فاما عليه لسته واحدة نصف
دينار لانها ترجع مما بعد ذلك الى ماله لان كاه فيه لا نصف دينار لسته
منطقة بدمته وسقا في ماله تسعة عشر دينار ونصف فلا زكاة
عليه فيها لان نصف الدينار هو لسته عليه من الدين الزكاة وقد قلنا ان عثر

عشره من ولا زكاه عليه الا ان يفضل معه بعد الدين عشر وثمانين
 قال ومن النكاح لفقده او استودع وديعه فلا تزكيا فان جا
 صاحب النكاح فليست عليه فيها الزكاه واحده في النكاح فان كان تزكيا
 المفقود والمودع من قبله قد يجوز ان يكون له زكاه عليه او يكون
 صاحبها من غيره فليست يجوز له ان يزكيا ما لا يملكه بعينه فاذ اجاب صاحبها
 زكاه سنه واحده من قبل ان ليس له من كل سنه ولا انه لا يقدر على
 بيعه فليحلولة وكذا لا يملكه لغيره لا يقدر على اخذها ولم يدركها
 قبل ان يملكها معناه زكاه سنه واحده لغيره لغيره المسألة
 وفيه عجب ما به من غير من قبضه فليست عليه الزكاه واحده في النكاح
 ولا في غيره ان لم يكن عنها في كل سنه ولا قدره احده على قبضه فليست
 عليه الزكاه اكل سنه فاذ اقبضه زكاه سنه واحده لما ذكرناه في الدين
 فاما المودع فان صاحبها من غيرها للسبب كما ان كان اذ را على
 قبضها في كل سنه وانها غير من كل سنه فوجبت عليه زكاه السنين
 كلها لهذه المسألة بان ما لا يصح من الزكاه المسألة
 ومن دفع اليه ما ليس له في سبيل الله عز وجل او في المساكين فمن به
 له ان يملكه في نفسه انما قال ذلك لانه قد خرج عن ملكه ما جبه وصار للفقراء
 والمساكين في سبيل الله فلو مات صاحبه قبل القبض لم يرجع
 اليه ورنه ولو اراد اخذه قبل موته بعد ان دفعه اليه من يفرقه لم يرجع
 من قبله لا يجوز له ان يرجع مما قد اخرج له عز وجل كما لا
 يرجع في الفقه والزكاه والصدقات المسألة قال ومن عتق

من العبد او العبدتين او العبدتين او اسلم من الفتن فانهم
 يستعملون باموالهم المول من يورثون او اسلموا له اهلها فذلك
 من قبل ان العبد والعبدتين والمعتق من العتق من زكاه عليه احد من
 اصناف الموقوفات التي يجب بها الزكاه فمهر من حريمه واسلامه فلا
 عتقوا او اسلموا صارت واحده من اهل الزكاه فوجب على من استأنفوا
 المول حسنه وان زكاه لغيره باصناف الحريم والاسلام ومثل النصاب
 وحلول المول فمن عتق واحد من هذه الموقوفات لغيره الزكاه والسنه
 اعلم المسألة قال ومن ضاع منه ما لا يستحق وجده وليس
 عليه الزكاه واحده في قدره كزنا وجه هذه المسألة في النكاح فاعلم
 انما ذكرته المسألة قال ولا يخرج في الزكاه عرض ولا ثمن
 الذهب والفضه ولا باس ان خرج الفضة عن الذهب والذهب عن الفضة
 انما قال انه لا يخرج في الزكاه عرضا ولا جبا قيمته لان النكاح على الله
 عليه اوجب الزكاه في الذهب والفضه والحديث والماسية عيين
 مقدار الموقوفه وما يورثه فليست يجوز ترك المقدار الموقوفه
 واخذ به زكاهه بالقيمة ولو كان ذلك حازا لم يورث الزكاه من غير الحث
 والماتية والعن اذا كان قيمتها فيه نصاب واحد من هذه الاشياء
 فلما لم يكن ان يحمل ما عدا هذه الاشياء في وجوب الزكاه فاما ان يكون
 للجان فذلك لا يجوز ان يحمل غير المقدار الموقوفه منها في مقدار
 الموقوفه اذا اخذ قيمته وما عدا على ذلك انما ان الس على الذهب
 قال لعمر في الفرس الذي كان يحمل عليه في سبيل الله فوجده بانه

برخص لا يتبعه ولو باعكه بدر شروءه تعد في صدقة فخره النبي
 صلى الله عليه وسلم ان يعود في صدقة وان عادته اليه بدل بدفعه الى من
 صدق عليه **مسألة** فان قلنا ان العرض الزكاة انما هو ايصا
 المستفاد لا الفقراء والمساكين فمتى اوصى الله بمقدار الزكاة
 ان ذلك في قبالة لو كان في ذلك كان اذا استغنوا دارا واحدا
 عند المقدار الزكاة كان كزبي ومن قولنا انما في هذه المسئلة انه
 انما يبيد مقدار كل غلة في اوصى الله المستفاد اليهم وهما بدل على انه
 انما هو اخرج عن ما قدر في الزكوات والصدقات ليعينه لوزان
 يكون الله الذي يعينه او ما يقوم مقامه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ما جاءه الفقير صاعا من تمر او صاعا من شعير او صاعا من رطب او صاعا
 من لبن وفي بعض الاخبار او صاعا من حنظل وسئلون ان يقرضوا الفقراء
 وسئلون وقت واحد في بلد واحد وان كان كذلك معلوما في الصدقة
 على مقدار ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد اخرج عن اعيان المذكورة او ما
 يقوم مقامها في الكيل والمقدار القيمة والله اعلم وقوله لا بأس
 بالخرج الذي يبيع على الغنم والاعنة عن الذهب فلان يخرج الناس
 الذين يبيعون في الغنم والاعنة انما يردونهما للتصرف بهما ومعقباتهما
 لا اعيانها انما لا تخرج ولا يبيع ولا يبيعون واما هي اعيان يبيعون
 بهما فلما كان التصرف بهما واحدا باب اخرهما عن الاخر فكان يخرج
 احداهما عن الآخر **مسألة** فان ومن دفع الى رجل ما لا
 ياكل ربحه فلا زكاة على الذي هو فيه ولا على صاحبه حتى يعطيه فماذا

١٥
 وبضه ادى لسنه واحده انما الذي هو فيه فلا زكاة عليه
 لا نه دين عليه ومن عليه دين فلا زكاة عليه عما في يده من المال اذا
 لم يغفل عن دينه لمقدار النصاب ولا على صاحبه انما حتى يعطيه
 من له دين فلا زكاة عليه في دينه حتى يعطيه ثم يركبه لسنه على ما قد
 سناه **مسألة** فان ومن حلت عليه الزكاة فليس بها
 حش وحبت عليه **مسألة** انما ما لا ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد رحلت
 وخمسة اني اتمن بخدم من غنياءهم فربها على فقرهم وعز ذلك ان يعمل
 النبي صلى الله عليه وسلم فيما لا يخذ من الصدقات وعز ذلك ان ينفق مصلحتهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لفقروهم في الفواصع التي لا يخذون منها حتى يستغن
 الفقراء في ذلك الموضع لم ينفقوا بعد ذلك في غير ذلك **مسألة**
 فان لم يلق الفقراء بعد ذلك في غير ذلك انما فان ذلك من قبل
 ان الله عز وجل انما جعل الصدقة لاهل الفقر والحاجة وكل من كان احوج
 فهو احق ان يفرقها انما هو على النكر للمسلمين والمصلحة لهم حسب
 الصلاح يعلوها الى اشد المسلمين حاجة وفقرهم انهم انما احوج الناس
 باب زكاة اموال النما **مسألة** فان ملك وترك
 في كل عام ينفقوا الخمر او لم ينفقوا انما فان ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اموالهم صدقة تكسرهم وينكسرهم بها وفاربعان في اموالهم ينفقون
 للمساكين والفقراء وحب الله سبحانه ان زكاة في اموال المؤمنين فقرا
 كانوا او عبادا وامر الله صلى الله عليه وسلم باخذها منهم بقوله خذوا من اموالهم
 صدقة تكسرهم وينكسرهم بها ولم يفرق بين صغير وكبير وعز ذلك ان النبي

امرت ان اخذ الصدقة من اعناركم وادخلها في فقر اخر فليفرق بين
 صغير وكبير وعما يعنى الصغير اذا كان فقرا كذلك يوزع منه اذا كان
 عناء فان قيل ان قوله عز وجل خذ من اموالهم صدقة يكفّرهم ويرزقهم
 بها انما اذا دخل من كان بالاعلان الصغيرة نسب عليه فيكفره فيزله
 التكفاره يكون من غير نسب ولحق رفع درجة وزياره في النوايا وقد قال
 عز وجل يا مومن ان الله اصطفى وكهدهم ولحقن كلهم بكهدهم
 فان قيل ان الصغير لما لم يحب عليه الصلاة فكذلك لا يحب عليه الزكاة من قبل
 انه انما يحب الزكاة من فوقه بالصلاة فيلزمه فالحجب الله عز وجل
 لله طر الله عليه باخذ الصدقة من المسلمين بما يقول خذ من اموالهم
 صدقة وهذا يوجب اخذها من الصغير والكبير فوجب وبالله تعبير
 باذا الزكاة عنه كما يوجبها دارها بجنبة الصبي وما يلزمه في ماله
 من الحقوق وزكاة الفطر عنه فلما كان على الولد ان يخرج عنه هذه
 الاشياء التي يلزمه فماله وان كان لا يصح ان يحجب بها فذلك يخرج عنه
 الزكاة الا ان الزكاة الصغيرة قد تعبدت بالعدة وعلينا ان نرى ما هي
 لمخرج من العدة ولما كان تستفاد عنها العدة لا مناع ان يحجب بها
 فكذلك الزكاة ولو كانت الزكاة انما تجب على من يحب الصلاة
 لكان كل واحد منهما متعلقا بواجبه لا يجب احدهما الا بالآخر
 الا حق وكان لا يجب على الصغير الصلاة لان الزكاة لا يحب عليه وكذلك
 لا يجب على المكاتب الصلاة لانه لا زكاة عليه وكذلك لا يجب على
 الخائض والنفسا الزكاة لانه لا صلاة عليه هذا على قياسهما

ذكره من الزكاة انما يجب على من يحب عليه الصلاة وقد
 روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اخذوا في اموال التامة
 تاكلها الزكاة رواه احمد بن حنبل في الحديث عن الحسن بن علي بن فضال
 في قوله قالوا لعمر بن الخطاب وقد روى هذا الحديث مرفوعا عن النبي
 صلى الله عليه وآله رواه الهيثم بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 عن النبي صلى الله عليه وآله وقد روى عن جماعة من الصحابة انهم ركبوا
 اموال التامة الى حاتم بن عمر وعلى بن ابي طالب وعمر بن الخطاب
 وهو قول عمر بن الخطاب ورواه ابن سعد وابن سفيان وعروة
 والقرطبي وروى ابن عجلية عن ابي بصير عن ابن عمر انهما كانا يريان
 نكاحه ما لم يفرغوا منه ما يدفع مخاربه كل ذلك يورث عنه الزكاة
 وروى مالك عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه عن عائشة انهما كانا يريان
 زكاة اموال التامة كانت بليهره وقد قالوا لهما في هذه المسئلة
 تؤخذ الصدقة من حرثه وقد استوى الله ورسوله في الحجاب الزكاة
 الفطر والبرث والماسية فكيف وجب اخراج زكاة الحرث من مال التامة
 دون زكاة الفطر والماسية وكذلك يقول انه يخرج عنه زكاة الفطر
 بسببه قال ومن اشاع محاسنهم وشيئا منها وصحة
 للجارة تكون تبعاتها من جاراتها على خلاف زكاة حتى تباع السور
 انما قال ذلك لان الجارية التي سوف يبيع لها يبيع بذلك اذا كانت
 خبيثة ووزنها ثلث قيمه السور او اقل فكان الحكم للاصل دون
 التبع فمضى باع السور وحببت عليه الزكاة اذا كانت للتجارة

زاد وزن الفضة التي في السوف على طث فسمه السوف زكيت الفضة
 بوزنها والسوف بعمتها بعد الفضة على فتمتها اذا سعت
 مس لـ قال ومن كان عنده حل ذهب او فضة لا يسفع به للبستر فان فيه
 الزكاه فاما ما كان للبستر فلا زكاه فيه وما كسرت مما تر يد اهل
 اصلاحه فلا زكاه فيه ايضا فاذا كان الحل في الذهب الكسر والحوض
 انما هو اجر فجل في العر لست فلا زكاه فيه لـ انما قال ان الحل لا زكاه
 فيه اذا اريد لبسته والنزبه والتحمل فلا زكاه انما يجب
 الاصول النامية من الحرث والعنق والماشية لو حود النما فيها وتأتيه
 في العنق والتقلب والصرف به في البحارة فمن لم يرد بالصوف فيه
 وازاد به الزينة والتحمل لم يرد عليه الزكاه لانه قد نقله عن الاصل الذي
 وجبت الزكاه فيه من اجله الا ترى ان العبد والفقير لا زكاه في
 من استراهما للبحارة وجبت عليه الزكاه وكذلك سائر العروص
 فعليه الزكاه في جميعها اذا اعطا او في فتمتها على وجه ما قلنا كانت
 العنق التي لا زكاه فيها الا فعد فيها النما والبحارة وجبت
 الزكاه كانت العنق التي فيها الزكاه اذا عدل بها عن البحارة وكل
 النما الى الزينة والتحمل لم يرد عليه الزكاه لـ فان قلنا
 وجبت الزكاه في الحل وان كان ستراد به الزينة والتحمل كما اوجب
 في الاصل العوامل الزكاه وان كان فيها الزينة والبخار فيلبس
 لبثه الحل اذا اريد به اللبس والبخار لا يراعى له من قبل الا
 العامة النما فيها موجود لا يسفع بالعمل وهو الذي لا يستل

١٧
 وانما يخاف بالعمل الى ذلك اجرة والحل في البستر والنزبه لم يمكن
 التقلب فيه وكلب النما في البستر والسع فلم يمكن اجتماعهما هذه
 العلل فاما اذا كان الحل للبستر فان طحا ما لا زكاه عليه ان
 كسبه قد نقلت عن البحارة والصرف فيه بالبستر والسع فان كان
 يسفع باخرته فلا يجب عليه الزكاه لانه لا يكسب فضة بالصرف فيه
 بالسع والبستر واحسب ان محمد بن مسلمة المخرومي قال عليه
 الزكاه من قبل ان لا يحذر البستر والزينة وانما اخذه لكلب الفصل
 والصحيح ما قاله فلهذا ذكرناه فاما اذا كان الحل لغير البستر والزينة
 وانما هو للبحارة او لذخيره فان عليه فيه الزكاه لانه لم يحذر
 للبستر والزينة اللذين يستدرك معهما الزكاه فعليه فيه الزكاه لان اصل
 الذهب والفضة ان فيهما الزكاه وانما يسفك اذا عدل بهما الى الزينة
 والتحمل وقد روى عن جماعة من الصحابة انهم كانوا لا يركون الحل
 سهر ان عموه عايشه واستماو غره فروي عنه عن عبد الرحمن بن العس
 عن ابيه عن عايشة انها كانت لا تخرج منه الزكاه وروى مالك عن
 عن ابن عمر مثله وهو قول جماعة من التابعين فان قيل عد
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى سوارين فقال لهما البستر
 ان البستر في الله للصوارين فان كانت لا مال فادى زكاته روى
 الحسن بن دوان عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قالوا في هذا ذلك على ان الحل زكاه وان اراد به اللبس قبل
 جد عمرو بن شعيب ان كان عبد الله بن عمرو وهو منحل الاستاء

من خارج من الكراهية في الزكاه فاجتمعوا في هذا المعنى في الزكاه
 في قوله ولو في بعد الحول لما كان ذلك كراهة المعدن وكان ذلك لما
 لم يستفادوا بدلوهم من كراهة المعدن من فائدة غير فائدة كراهة المال
 المستفاد منه وقوله ما دام نيل يعني باقيا لا يتفكع فانه يضمن
 في غير ذلك اذا اخرج منه مقدار النصاب فما خسر من حكمه حكم
 في واحد من كراهة اذا كان مقدار ما فيه الزكاه فان تفكع بيبه
 في اقل من اقل الزكاه في الثاني ولو بغير الزكاه في الاول لا يضمنان في كلتا
 واشبه الزكاه عن المحل في الوقت والاهتمام انه لا يضمن احدتهما الى الآخر
 لكنه في كل واحد على حدته مساهمة فالرمان وجد من
 النجس من القربان فيصنع به كما يصنع بغيره من المعدن وفي الزكاه اما
 فالرمان لا يضمن له المعدن لما هو عروق ذهب ثابت في وجوده في الارض ولا
 فحل من ان يكون ما كنهه او تخاهه او كانت في تراب او في الزكاه
 له فالرمان وجد في النجس من النجس اما في الزكاه فله الزكاه
 الزكاه في الزكاه هو رقي النجس عليه بمجره المسلم ففيه النجس وله الزكاه
 النجس لا يضمن له مشبهه النجس والنمايل والسر المستروب اذا وجد فقد
 على انه ليس بعدا وانه قد تقدم عليه مقدار من الزكاه انما يلد وما
 اسبغها كاشح الغلب انما ملك كافي وجده مسلم فكان حكمها
 حكم الزكاه مساهمة عال وما وجد في مقدار من الذهب
 الثالث الذي ليس فيه عمل ولا خبر مونه ففيه المحتسب النجس فان ذلك
 انما يشرفه مونه مثلا للسل اذا خرج من المعدن والند ما اذ بدت

الزكاه عما باع اذا كان مقدرا لما يجب فيه الزكاه من الزكاه ما باع بعد
 ذلك من قبل او كثر على ما ذكرناه والنجس فيه كالحج في زكاه
 الدين من قبل ان يعرض له في اعيانها الزكاه وانما يجب في اعيانها
 اذا كانت للجارة فعيل ان يحل منها فلا زكاه عليه الا ترى ان حلاله
 ورث عن زكاه او وهب له ونوى فيه الجارة لم يجب عليه فيه الزكاه
 حتى يسعه لم يستقبل حوله من يورثه فانما استراه بنية الجارة وحت
 عليه فيه الزكاه متى باعه ولو لم يستقبل حوله لانه استراه للجارة ونوا
 فيه البيع وليس يجب عليه بالنية الزكاه دون حصول النية الا ترى انه
 لا يجب عليه فيما ورثه او وهب له الزكاه بالنية حتى يسعه لم يستقبل
 حوله من قبل ان يصل ملكه لم يكن للجارة ولا بد من تسفير فيه الزكاه فحدث
 بما قلنا ان يعرض لتسوية اعيانها زكاه وانما الزكاه في اعيانها على ما
 وصفنا فلهذا فالملك انما لا يقوم العروض كل سنة لانها العن او
 كل سنة والزكاه يجب في العن والميراث والحاسية ومدار رسول الله
 على الله عليه ليس على المسلم عبيده ولا في سنة حدقه فكل
 العروض كالقربان والعبد في الزكاه في اعيانها الا ان يستربها
 للجارة ويسعها فيكون حسنه عليه الزكاه لانه قد انطاها في حقه
 القنية والتجمل مساهمة فانما انقض من ربه
 دياره في حقها حوله فصارت عشر من كراهة من كل ما افض
 من ربه من قبل او كثر النجس فانما قال ذلك من قبل الزكاه الذي ربح من
 العشرة حكمه حكم الزكاه لما وجدت الزكاه فيما قد قصده من

الدين مع حصول الزكاه فيه فان كان نكاحا باجوى حكم الزكاه فيه
 ووجب عليه ان يزكى ما فضل بعد ذلك من قليل او كثير لا يستقر ان
 حكم الزكاه فيما مضى من الدين والله اعلم ^{مسئله}
 قالوا اذا كان لرجل على رجل دين كان بالدين موسرا او مقسرا فن وهبه
 الذي له الدين للذي عليه الدين فلا زكاه على الواهب فيه وان كان قد
 اقام عند الموهوب له احوالا قبل هبته كان الدين اذا وهبه ولم يقبضه
 فلا زكاه عليه من قبل ان الزكاه انما يجب عليه في الدين الذي حصل في يده
 فلم يصبه حكم الزكاه لانها يجب عليه بالقبض فاما قبل ذلك فلا يجب
 عليه كما يجب في العرض اذا باعه وقبل ان يبعه فلا يس عليه على ما ذكرنا
 وكذلك الموهوب له لان زكاه عليه ايضا من قبل ان يملكه لان
 حق وهبه له فاما قبل ذلك فعرض ما ملكه وليس يجب في ما لم يقبضه
 الزكاه قبل حصول الموهوب له ^{مسئله} باب زكاه الجار
 قال مالك واذا كان لرجل ثاقل ببيع العرض والعرض ببيع الشئ من العين
 فلا زكاه عليه انما الزكاه على من يبيع بالذهب والفضه ولا يقو
 عليه وانما يقو من كان يبيع بالعين والعرض فاما اذا باع عرضا بعرض
 فلا زكاه عليه حتى يبيع العرض ويسقط حوا من يوم باعه من قبل ان
 العرض يستقر بحبه الزكاه على ما ذكرناه حتى يبيع عرضا بعرض
 زكاه عليه ^{مسئله} قال ومن كان باعرا ببيع وشتى
 ولا يحصى ما يخرج منه وما يدخل عليه انما يبيع بعشره وبعض عشرين وبيع
 بكسره وياخذ ملبلا مثل اهل الحواشي الذي لا يقدرا احد على الحصى
 جوارحه

ان ذلك يجعل سهرا من السنة لمضى ما كان عنده من العين وما كان من
 الدين مالا وثقه ويقوم ما عنده من العرض يخرج زكاه ذلك هكذا
 يعمل في كل سنة فان باع عرضا بغيره باكثر مما يقوم او اقل فلا يصح ذلك
 انما قال انه يزكى الذي يدبر الجارات على ما ذكره فليس يصح ماله من
 العرض والعرض من السنة عليها ولا ما يدخل عليه من العين او يخرج
 عنه من العرض كاهل الحواشي لو لم يقوم به ولا من عرض لم يخرجوا
 الزكاه ابدوا لستون اسفاه الزكاه في العين والدين والعروض التي تدار
 في الجارات وبيع بالعين لا يزكى يورى الى اسفاه ما قد اوجبه الله تعالى
 من الزكاه واوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبذلك امر عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه فها هو ان يزكى في يده من سعة القن عن الحسن بن سعيد
 الانصاري قال حدثنا عبد الله بن ابي سلمة عن ابي عمرو بن عثمان عن ابيه
 قال قال له عمرو بن الحارث زك مالك وكان يبيع الارض والحفاف وقد لا
 والعمرون عن عثمان رضي الله عنه اجعلوا سهرا الزكاه فاما من كان لا يدبر
 فلا زكاه عليه حتى يبيع انه يعرف مقدار العين من العرض والدين الذي
 يملكه فعليه ان يزكى كل واحد على حوله ويحكمه والله اعلم
 وقوله فان باع عرضا بغيره باكثر مما يقوم او اقل فلا يصح ان عليه
 ان يكتفد في يقو بالسلع والمخا في ذلك للزكاه وليس عليه اكثر
 من ذلك زادت بعد ذلك او نقصت كما ان الخارج من الثمر ونحوه
 الزكاه على خصره وليس بضره ما زاد او نقص بعد ذلك ^{مسئله}
 قال ومن كان عنده مال او ماله انما يضعه في سبعة وسبعين شهرا

قول كل مال منهما فانه اذا مر به اثم عشر سبعا زكاه ما فيه
 من العن وان كاه عليه فيما عنده من العن و ان اقام سبعا
 هذا الحفظ ماله واحواله والذى يدركه الحفظ ذلك ولا يحيط به فمن
 قوم هذا ولي تقوم هذا قد ذكر ملك العن في انه ان كاه عليه من
 كل سنة في عتروضة ولا تقوم عليه وهو انه يحفظ ماله من العن و
 العن و من العن الحول والعن و ان اباها ما قبل ان يسعها فلا
 زكاه عليه **مسألة** فالو من باع عتروضه لعن بحب فيه
 الزكاه ثم اخذ بعد ذلك بذلك العن عتروضا فانه ان كاه عليه حتى يبيع
 ذلك العن و ان اقام عنده احوالها لم يبيع في مثله الزكاه **مسألة** انما قال انه
 ان كاه عليه في الدين الذي باع به العن من قبل انه لم يقبضه والدين
 فان كاه بحب فيه من قرض فاما قبل ذلك فلا وانما حصل عتروض بعرض
 وليست في العن و من كاه حتى يسعها اذا كانت للجاره ثم يبيعها **مسألة**
 فالو من استقر عتروضا او طر به لخدمه لم ياع بعد ذلك
 يسع فلا زكاه عليه حتى يحول على العن الحول لان العن و من كاه فيها
 ولا في ثنائها اذا كانت لعن حازه **مسألة** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 المسلم عتروضا ولا في سنة زكاه فاما اباها استقبل الحول من يوم باعه
 لم يركه العن ان اطار عليه الحول **مسألة** فالملك و من
 استقر عتروضا للجاره انما يخدمه برباعه فعليه الزكاه اذا طر ورجا على
 نفسه الحول **مسألة** انما قال ذلك من قبل انه استقر بنيه الجار فوجب عليه في
 سنة الزكاه اذا باعه من يوم طر عليه الحول على من العتروضا استراه

العن و من كاه اذا كانت سنة و لم يسعها انما يركه الزكاه و ان عتروضا
 فاذا كانت سنة و ان عتروضا و يسعها حقه الى يسعها فاذا كانت احدث
 و يسعها حقه الى خمس و يسعها فاذا كانت سنة و يسعها
 نفسها انما يركه الزكاه الى يسعها فاذا بلغت احدث و يسعها حقه
 الى خمس و ما به فاذا زاد على ذلك ففي كل خمس حقه و في كل اربع
 بنت لبون فان زادت واحدة على خمس و ما به فاذا الساعى بالخيار
 في خمس و في ثلاث بنات لبون **مسألة** قال ابن القس زكاه و انما
 الى ما قرأه من كتاب بكر بن الخطاب و في الكتاب زكاه الابل على ما ذكره
 مالك و كذلك في زكاه العن و اليفر على ما سندها **مسألة** الله
 و كذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ملكه سبعين و سبعه
 من بني الحارث بن عوف **مسألة** عن ابن مسعود اخذ ربي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليس مما روى عن الحسن و روى عن ابي بصير و كذلك رواه سهل بن صالح
 عن ابيه عن ابي هريره عن النبي صلى الله عليه وسلم و روى محمد بن عبد الله الانباري
 قال حدثني ابي قال حدثني عمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما
 يركه احد ثوبين من ثوبين لهما اسخلف وجه الله الى الثوبين و كتب له هذا
 الكتاب حتى يعثه محمدا و عتبه له فاما فيه هذه فرباعه الصدقه
 التي في خمار رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي اقر الله تعالى بها
 نبيه صلى الله عليه وسلم فمن سبوا من المسلمين على وجهها فليعطيها و من

هو موكول اخراجه الى ربه وليس باخره الساعي فمضى في الحول على ما فيه
 يده اخرج زكاته لانه قادر على حفظ الحول واخراج الزكاه عنده اذا
 حال الحول وليس بقدر الساعي ان يحفظ الحول مورا او ليست كذلك
 سنة هي السعاه وانما كانوا يجوزون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبل
 الصف عند اجتماع الناس على الجباه لان الصف حاجه بالما شبيه الى
 شرب الماء الحاره الصف فكمهون مواضع المياه المعروفة فاما الشتا
 فيقترون في سدغنا الحاسيه عن كثرة سرب الماء بسله حال
 ومن نزل به التعاقبات عنده فزادت عنه من ليلتها نزلت او تقصت
 واحتره بعد ما وبالنسب وجب عليه فيها فان كان عترة ضاروة نافع وانما
 ياخذها على عترة حاجن بعد ما وبعد قضاوة تنكر الى ما قبل ذلك وان
 اخذ منه صدقة عنه ثم نزلت فزادت بعد اخذه بسبيل او كسرت غلا
 ثم على ما احدثه ولو من الساعي بمرحله روزا بعين ساه على ذكر عنده
 من فولدت بعد زواجه عنده ثم رجع فوجدها قد زادت ما يحب وبه
 الصدقة لم ياخذ منه شيئا انما قال ذلك كله من قبل ان صدقه انما اش
 المحب عنده باوصاف منها هو الساعي وانست حب قبل ذلك الحول وعد
 الحول لكنها حب باوصاف منها الحول والانتخاب وان يكون الحاكم
 مسددا مستقر المالك اعني ان يكون حرا او محيا الساعي فمضى عنده واحد
 من هذه الاوصاف لم يحب الصدقة وانما كان كذلك لم ينكر الساعي الى ما
 كان قبل بحسب من العترة ولا ينكر الى بعد انصرافه لكنه ينكر الى وجه
 العترة ما كان بعد ذلك فبه الصدقة اخذ منه الصدقة وان لم يحب

من تحسين حقه ومنه ان ينشئ لموز وجه هذا القول ان اول
 الزيادة التي يصح فيها ما قال النبي صلى الله عليه وسلم هذه كما هو اقل منها
 فلم يخرج حكم المحسن فيما زاد على العشرين وما به حتى يصير لما سبق
 ما به وهذا القول كانه اصح في القياس فان قيل فقد عايننا النبي
 صلى الله عليه وسلم فاذا زادت الابل على عشرين وما به ففي كل تحسين حقه
 وفي كل رعين بنت لبون من حب بها هذا الحديث ان حكم الزكاه
 لم يقل بزيادة واحدة فاعترض وقد قيل في بعض الاخبار ما اذا زادت واحدة
 فقصها ثلاث بنات لبون فيلزم قوله فاذا زادت الابل الى زيادة رعين
 ما وهو ما ذكرناه ان يجمع فيها اخذ الحقه وبنات لبون فما زاد ما زاده
 واحدة فليس يجمع فيها ذلك ولم يرد على النبي صلى الله عليه وسلم والدليل
 على ذلك انما من جهة القياس اننا وجدنا كل زيادة بغير حكم الزكاه وسقوله
 من سوا النبي يدخل في حكم الزكاه ويؤخذ منها الزكاه وزيادته واحدة
 على عشرين وما به من الابل فليس يخلوا منها من احد امرنا ان يدخل
 في حكم الزكاه ويؤخذ منها كما يؤخذ من العشرين وما به فمما ان يكون
 من رعين وبنات لبون وهذا خلافا للحق او يكون الزكاه في رعين ويكون
 من عفا وهذا خلافا لاصول في الزكاه فعلم بذلك ان الزيادة التي اراد
 النبي صلى الله عليه وسلم ما يدخل في حكم الزكاه وبغير حكمها سقوله
 من سوا النبي والله اعلم فاما الخبر الذي عرفت فاذا زادت واحدة
 على سوا رعين وانصح انما هو ما اذا زادت من عترة ذكر واحدة وقد قيل
 في بعض الاخبار فاذا كثرت الابل ففي كل تحسين حقه وفي كل رعين

من النبوة والكرامة لا يكون بزيادة واحده ركاها العشر مسئلة
 فلك فكم في ركاها العشر في كل واحد ركاها عاشر ملك ركاها عاشر
 على حوله مرة وليس فيها ركاها حتى يبلغ ركاها عاشر فانما بلغت ركاها عاشر
 فيها عشرة ركاها عاشر حتى يبلغ عشرين ركاها عاشر فانما بلغت ركاها عاشر
 فيها عشرة ركاها عاشر حتى يبلغ مائة ركاها عاشر فيها عشرة ركاها عاشر
 زاد بعد ذلك في كل مائة ركاها عاشر وهذا القول الذي قاله ملك
 ركاها العشر ايضا فانما قاله لما قرأه في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 في الصدقة قال ملك قرأت كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة فوجدت فيه
 مذكر في صدقة العشر مثل ما تقدم وكذا كتب ابو بكر رضي الله عنه لرسول
 ملك وكذا كتابه على رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله
 ذلك من اهل العلم ركاها العشر مسئلة قلت ارايت ركاها
 العشر قال ملك ركاها في التفرقة في كل حوله مرة وراى ركاها فيها حتى يبلغ
 بلا من فاذا بلغت بلا من فيها تباع جرد او حذره ثم لا يس فيها حتى يبلغ ركاها عاشر
 فانما بلغت ركاها عاشر فيها عشرة ركاها عاشر فلك فكم في ركاها عاشر
 كل ركاها عاشر في ركاها عاشر في ركاها عاشر في ركاها عاشر في ركاها عاشر
 عمر بن الخطاب وروى ملك عن حميد بن عيسى عن ابي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله
 اخذ من بل من غيره بغيره واحذر من ركاها عاشر في ركاها عاشر في ركاها عاشر
 ان ياخذ منه شيئا وان لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وآله فيه شيئا اخر
 الفاء فاسئلة فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدا ان يقدم مائة
 في ركاها عاشر ركاها عاشر ركاها عاشر ركاها عاشر ركاها عاشر



انما يستعمل في محله صدقة فله جزا اخذ الصدقة مسئلة
 قال وكذا كذا الجار الحرب يوحى من العشر كلما قدموا ولا يراى على من
 وان اختلفوا امور في السنة انما قال ذلك لانه لا يفرق بين هذا المدة التي
 هم عندنا واهل الحرب اذا دخلوا بها ان لا يراى واحد منهم في حارة ركاها
 للمسلمين فوجب ان يساقوا فيما احذر منهم لوصول ركاها عاشر في
 الى غير بلد هم كما ذكرنا من باب قسم الصدقات
 قلت ارايت قسم الصدقات بعد من اخذ فابيه على الا صنف في ركاها عاشر
 وحل ما لا يحل من ركاها عاشر في ركاها عاشر في ركاها عاشر في ركاها عاشر
 دنا الله تعالى على من هو له ولم يراى ان يقسمها امانا والجار الذي
 الا جنتها من اموالي وراى الا صنف كانت فيه الحاجة والفاقة او من
 النصف بقدر ما يراى له فاحتته وعاقته ولعل ذلك لا يتقل منهم
 عشر هم غيوتهم ان من اوتى ركاها عاشر في ركاها عاشر في ركاها عاشر
 يعنى منها بقدر ما يراى له الامام وليس العشر في ركاها عاشر في ركاها عاشر
 ذلك لان العشر وحل ما لا يحل في الصدقة لجهلهم بالامساك والعاملين
 عليها والموافقة ولو بهم الا به فاسئلة الله الا صنف الذين يعكروا
 لحنقات من فقر ومسكنه وغرم وسئل الله وعالمه فوجد ان يعكروا
 على حسب صفاهم وجاهتهم من ركاها عاشر في ركاها عاشر في ركاها عاشر
 اسماها في الصدقة ولربما ان يعكروا في ركاها عاشر في ركاها عاشر
 الا صنف كما لم يحب ان يعكروا في ركاها عاشر في ركاها عاشر في ركاها عاشر
 كان احد المذكورين في ذلك سائر الا صنف لا يسرا عما يكون محله

نه بنحو ما باع من السلع فلم يجز ان يوقد منه عما استراه العتق
 بانه اذا رجع الى بلده فان ذهب الى اقليم اخر غير بلده لم ياعها اخذ
 منه العتق بانه حصول مدعيته في اختلاف الى غير اقليمه وزله
 مثل ان يضى من الشام الى العراق او من العراق الى الشام او ما اسبه
 هذه الاقاليم اذا استقل من اقليم الى اقليم لم ياعها بالجاره لم ياع
 او استقرى اخذ منه العتق بانه قد استقرى غير بلده على ما قلناه
 مساله قال ويؤخذ من عسدا لصاري ان اخذ من اقليم الجارات في بلدان
 المسلمين العتق بعشر عسده لغيره بدله احرارهم من ذلك لولا
 فرق المسلمين اقامه ان يؤخذ من اقليم من اقليم اخر في الجارة ان
 عتق اقله منهم كما يؤخذ من اقليم من اقليم اخر الى اقليم اخر
 للجمع واحده والى ونه عنه مدساويه فوجب ان يؤخذ منهم ولهم
 اخذ الجزية منهم كاخذ المسلمين بجزائهم لان الحره اعم من
 الرجال احرار الباقين من قبل الذمه دون النساء والعسك والعتق
 لان هؤلاء مع الرجال وهم في عقدهم وذهبهم واخذ العتق من
 الحرين كما ذكرنا وذلك من نرى في الرجال والنساء والعبيد والعتق
 على كل واحد منهم ماله فيكون في كل واحد منهم عتقه
 مساله قال ويؤخذ من اقليم الى اقليم من اقليم المسلمين ليسرى جاره فانه
 يشتريه من اقليمه لئلا يشتريه من اقليمه لئلا يشتريه من اقليمه
 العتق في اقليمه لان ذلك لانه اذا اشتريه من اقليمه فقد
 حصلت له الصفة في اختلافه وجماعه فوجب ان يؤخذ منه العتق

قال ومن زرع من اقليمه في اقليمه فعليه في كل مرة الزكاة
 فان ذلك لان زرع كل مرة قايضه دون غيره لان زرع كل مرة
 ملوك الحول فاذا كان زرع من اقليمه في اقليمه والحاصل ان كل واحد
 منهما على حده واذا كان زرع واحد او زرع من اقليمه في اقليمه
 والجلوس ضما جميعا في الزكاة لان حكمهما واحد مساله قال
 وان زرع في اقليمه الفواكه كلها الرمان والوخ والتف وما اسبغته ولا في
 شئ من البقول كلها ولا في الفواكه اليابسة كلها اللوز والحبون
 وما اسبغته ولا في قصب السكر ولا في اقليمه انما قال ذلك لان الزكاة
 انما تجب في الاصول الثلاثة من العنق والمانسنة والحرث الذي هو قوت
 او ما ينوب من البقول ولربح في غير هذه الاسيا من الفواكه والبقول
 لانها لا ينوب منها الاقوات لان القوت يقتل البذر ويعيش النبات
 دون الفواكه والبقول فلم يجب على ابيه ان يواسي الاقوات منه كما يجب
 عليهم ان يواسيوا من الاقوات لان الاقوات هي ضروره اليها وليس
 كذلك الفواكه والبقول الا ترى انه لم يكن حكم اسباب الموزونه وقوت
 الزكاة فيها حكم الذهب والفضة لانهما معا غنى منفعة الذهب
 والفضة لان الذهب والفضة اصل لكل ماله يقع الشراء والبيع فيه
 المختلف فلم يكن غنواهما من الموزونات مثلها في الزكاة وكذلك الفواكه
 والبقول وكل الخضر ليست كالاقوات في وجوب الزكاة وبما يد
 على ان زكاة في الفواكه والبقول ما رواه مالك عن عمرو بن يحيى عن ابيه
 عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وآله قال ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة

في الزكاة ما يشبهه او يسوقا كثيرا حروما لغنى ولفظ الغنى من الغنى
 لغنى عن الغنى وكثيرا وقد فسرها فيما تقدم ذكره زكاة الفطر
 في الزكاة الفطر يخرج عن كل انسان صاعا من الصاع الذي عليه
 فمكة فان كان اكثر من ذلك فافلا بفعل ولا يزيد على صاع وزكاة الفطر
 في كل موضع بعد ذلك بغيره ما يشاء ووقفه الذي سمي باخراجها له اذا اكل
 الخبز من يوم الفطر وان اخرج قبل ذلك يوم او يومين اخراه ذلك اما قوله
 زكاة الفطر يخرج عن كل انسان فلا ان النبي صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر
 على كل حر وعبد ذكرا وانثى من المسلمين روى ذلك ماله وعبد الله عن
 رافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم فرض هذه الزكاة على كل
 مسلم حر او عبد ذكرا وانثى من المسلمين يخرجها عن نفسه وعن من معه
 يعقنه من المسلمين ويستعفيه ان يخرج عن عبده الكافر لهذا الحديث
 لانه لما قبل من المسلمين امر عبدا على الكافر من الزكاة ايضا وهو ان
 الفطر لما هو على اصل الصيام والكافر ليس من هؤلاء اصحاب ولا اصل
 الكفار ولم يجب عليه زكاة الفطر ولا على سبيده فيه فان قيل
 ان سبيل سبيل المونة فلما كان عليه ان يسق على عبده الكافر فذلك
 عليه ان يخرج عنه زكاة الفطر فيلزم له لو كان سبيل سبيل المونة لكان
 عليه ان يخرج عن زوجته النصرانية واليهودية عما عليه ان يسق عليها
 فيخرجها من المولى ولا قول احد من اهل العلم واما قوله انما صاع
 صاع النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ما رواه مسلم عن زيد بن اسلم عن عبد الرحمن
 بن عبد الله بن مسعود انه سمع ابا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر

صاعا من كعاب او صاعا من تمر او صاعا من شعير او صاعا من ارجل او صاعا
 من رطب قال مالك وذلك صاع النبي صلى الله عليه وسلم وروى حماد بن زيد عن
 المعمر بن راشد عن الزهري عن ثعلبة بن صفيح عن ابيه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في صدقة الفطرية او صاعا من شعير او تمر عن كل ذكرا وانثى
 او صغيرا وكبيرا وغنى او غنيرا وحر او مملوك وروى ابن عمر عن زيد بن اسلم
 عن عمار بن عبد الله عن ابي سعيد فقال صاعا من تمر في هذه الاطراف
 وجب ان يخرج صاعا من الخنطة وعثرها ولحم الخزان يخرج ايضا قيمة الصاع من
 قبل ان النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكرنا ان سبيل مختلفات القيم علم انه لا مراعاة القيمة
 من قبل انه لا يسجل ان يسق قيمة هذه الاشياء في وقت واحد بل واحد
 واذا كان كذلك لكان هذا هو الحق في الله عليه وسلم انما هو ان يسق
 ان يخرج عن ما ذكره او كان غنما مناه انما يكون حبا فقنا تا عند اهل البلد
 الذي يخرج الزكاة فيه ولو كان تعدى ذلك الى غيره من سائر العروش
 لكان تعدى نصب الزكوات الى غيرها من الاموال من العروش والفقار
 وهذا افاستدك وقد ذكرنا معنى هذه المسئلة في زكاة الاموال وقوله
 لا يزيد على صاع صاع النبي صلى الله عليه وسلم ولا ان تعدى ما قد ذكره
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غيره ولا خور تعدى ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بن ياد او نقصان ولو كان في هذا الجاز في سائر العروش والحدود وقوله
 انما يخرج اذا اكل الخبز من يوم الفطر فلا ان النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه انه كان
 يفعل ذلك وبما ربه فروى ابن عمر بن الخطاب قال حدثنا عبد الرحمن بن موسى
 عقيب عن رافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الفطر

انما اذا كان مستقرا الفرس الذي حمل عليه في سسل الله عز وجل لا ينفع
 ولا عظم بدنه من رقد ذكرنا هذه المسئلة مما تقدمه
 ما وكد لك كل صاحب فيه الزكاه فانه يخرج في زكاه الفطر اذا كان
 في مكانه او انما قال ذلك لان عليه ان يخرج الفطر مما تنقوت اذا كان
 في غالب قوت اهل البلد فان كان هو من حصص نفسه بقوت ليس الاغلب
 من قوت البلد بل هو اجود غنا لا يسحب له ان يخرج منه فان لم يفعل كان
 عنه ان يخرج الغالب من قوت اهل البلد فان كان يأكل دون قوت اهل
 البلد في الحيرة كان عليه ان يخرج الاغلب من قوت اهل البلد اذا امكنه
 ذلك فان لم يمكنه اخراجه مما يأكل والله اعلم من ذلك ان الله عليه
 لما قال اغنواهم عن كسوف هذا اليوم وجب عليهم ان يغنواهم عن كسب
 قوتهم بما لا يفتقر لغيره اكثر من ذلك ان ان يسجوع احدا بجور كان
 ذلك انما هو موافق لغيره فلهذا ان يواستوا انما يمكنهم من قوتهم
 ان يكون ما بقوا له من قوت اهل البلد فان كان من قوتهم
 فان لم يمكنه على ما ذكرنا ان عليه ان يخرج الغالب من قوتهم
 فانه لا يورث زكاه الفطر تينا ولا جونا ولا نواها انما قال ذلك لان
 هذه ليست باقوات وانما هي مواضع الاثر ان زكاه فطرها فذلك
 كون ان يخرجها من زكاه الفطر . مسئلة قال ولا يمكن من
 كسوف الزكاه اجرة منها انما قال ذلك لانه اذا اخرج اجرة من كسوفها
 ففعل بقدر ما يخرج من الزكاه من الصاع وذلك غير جائز وهذا

الذي ذكرته قبل هذا الموضع ان اهل المدينة كانوا يخرجون زكاه الفطر
 قبل يوم الفطر ليومين او ثلاثة الى المسجد فممن استا الصدقة لم يفرق
 وقد روي صلى عن بايع عن ابن عمر انه كان يخرج صدقة الفطر قبل الفطر
 بيومين او يومين قبلها في المسجد فقال فلان هذا الذي يحفظها لا يخرج
 الاجرة منها لكنه يعطي من غيرها . مسئلة قال ولا يخرج
 في زكاه الفطر دقيقا ولا تسويقا انما قال ذلك لان عليه ان يخرج
 زكاه الفطر من الحبوب التي هي من ثمرات الارض لا من ثمرات الارض
 لذلك لا دقيق والتسويق لا يسحب له ان يخرج منه فان لم يفعل كان
 عنه ان يخرج الغالب من قوت اهل البلد فان كان يأكل دون قوت اهل
 البلد في الحيرة كان عليه ان يخرج الاغلب من قوت اهل البلد اذا امكنه
 ذلك فان لم يمكنه اخراجه مما يأكل والله اعلم من ذلك ان الله عليه
 لما قال اغنواهم عن كسوف هذا اليوم وجب عليهم ان يغنواهم عن كسب
 قوتهم بما لا يفتقر لغيره اكثر من ذلك ان ان يسجوع احدا بجور كان
 ذلك انما هو موافق لغيره فلهذا ان يواستوا انما يمكنهم من قوتهم
 ان يكون ما بقوا له من قوت اهل البلد فان كان من قوتهم
 فان لم يمكنه على ما ذكرنا ان عليه ان يخرج الغالب من قوتهم
 فانه لا يورث زكاه الفطر تينا ولا جونا ولا نواها انما قال ذلك لان
 هذه ليست باقوات وانما هي مواضع الاثر ان زكاه فطرها فذلك
 كون ان يخرجها من زكاه الفطر . مسئلة قال ولا يمكن من
 كسوف الزكاه اجرة منها انما قال ذلك لانه اذا اخرج اجرة من كسوفها
 ففعل بقدر ما يخرج من الزكاه من الصاع وذلك غير جائز وهذا



يخرج على مقدار ملكه وعلى العبد ان يخرج بمقدار الحر به ورد ذكر
 النفقة والزواج وهذا القول اسببه من قول عبد الملك والصحاح
 انه على قول ملك لما ذكرناه وقد روي اهل المدينة عن ملك مثل
 قولهم من مسامحة ان العبد يخرج عن نفقة الحر مسامحة
 قال ومن استتر عيدا قبل ان يكون يومه من فعله زكاته وان استتر
 مسامحة فافترقا ان كان على الباع وزكاه صاحب النكاح اذا استتره قبل
 الفجر يومه او يومه من اقبل كلوع العتق من يوم الفجر فزكاته على
 المستتر كانه قد ملكه قبل وجوب زكاه الفجر وقبل دخول وقتها
 عا والنفاء حيث في ملك المستتر فاما اذا استتره ليلة الفجر فقد
 اختلف قول علي ومحمد على الباع حكاية عنه اسهب وابن عبد
 الحكم وجه هذا القول انها يجب بدخول سوال ونقص رمضان
 في كل شهر رويه شاذ في سوال وقد قال انها على المستتر وهذا
 القول اصح لما ذكرناه انها يجب لكلوع العتق من يوم الفجر من حيث
 في ملك المستر دون الباع مسامحة قال ويخرج
 الرجل زكاه الفجر عن كل من ضمن نفقته وعن مكانه وعن
 وعن كلوكه كل من يات به ويحضره ولا زكاه عليه في التارك
 مهر ولا نفقته فيكون عبده قريبه وان استتر منه فلا نفقته عليه
 واستر عليه في عبده عبده ولا في اجيرته ولا في رقيق امواته زكاه
 من كان مملوكا بغيره بغيره منه واما بغيره من ذلك فواحد منهم
 كانه ان يملكه بغيره له اما قال انه يخرج عن كل من ضمن نفقته

فلا نفقته بغير نفقته والموته اذا كانت النفقة يلزمه بسبب
 او سبب او روق موجب عليه ان يخرج عن كل من يلزمه النفقة عليه
 بهذه الوجوه وقد روي عن سفيان عن عبد الله بن علي عن عبد
 الرحمن بن علي رضي الله عنه قال صدقة الفجر على كل من حرر عليه
 بغيره بغيره فاما المكاتبة فانه يخرجها عنه بالزوق الذي له عليه بالنفقة
 لان المكاتبة ليست على سيده ان ينفق عليه وعنده فاعلم ان يخرج عن
 غا بهم وجا ضرهم ومن اتق منهم من يهر كلهم زقه فاما من عد البتر
 منه فليست عليه ان يخرج عنه لوان يكون قد نفق ولا انه لا يسمع انما
 ان كان باقيا في ملكه وليست عليه ان يخرج عنه زكاه الفجر كما ليس
 عليه ان ينفق على من امتنع من خدمته والنصرف في مناعته وكما
 انه ليس عليه ان ينفق على زوجته اذا اشترت عليه وقوله ليس عليه
 في عبده عبده زكاه الفجر لان عبده عبده ليسوا املاكه فاعلم ملك
 عبده وليست عليه في ملك عبده صدقة الا ان يهرهم منه فغيره وامله
 وليست على عبده ان يهر صدقة لان العبد غير مستقر الملك لما عليه
 من الحق لسيده في ملكه وقوله ولا في اجيرته فلان الاجير ليس من
 يلزمه نفقته والزكاه فاما يجب على من يلزمه النفقة بسبب او
 بسبب او روق على ما ذكرناه فان كان الاجير في نفقته فلا زكاه
 عليه ايضا لانها انما هي كالا جيره ولو لم يات بالاشهاد التي ذكرنا
 من سبب او سبب او روق وذلك لما لزمه من ذلك فاعلم عليه وهو
 لا يهر لغيره وعلى امراته ان يخرج عنهم الزكاه فاما من كان

كاه

[illegible]

فلا تضرروا

فلا يفكر في إله إلا أن يشهد رجلان مسلمان أيضا أهلاً به إلا مشرك وروى
عاصم عن ابن جريح عن عمرو بن دينار قال أبا عبد الله عن عثمان رضي الله عنه أن
بني سهماء هاسم الأعمش عن ربيعة الهذلي ومحمد بن علي أنه لا
يجوز قبول الشهادة واحد في الصور ما قاله الله أنه إذا حاضوا بالشهادة
واحد أختيا كالصورة أي ذلك إلى أن يفكروا يومئذ من سبب من مضى
والأحياء واجب في آخره وهو في أوله وإذا كان كذلك لم يكن من
ولا يفكر بأقل من سهماء مسلمين عدلين ^{مسألة}
وإن ثبتت الشهادة على هلال رمضان بها أوجب الناس عن الكفار و
قضاة يومئذ سواء وإن ثبتت الشهادة على هلال سوال بها فإن الناس
يفكرون ساعة ثبتت الشهادة وكذلك لو حاضهم السبت أو العاصم
كان قبل حاضهم يوم غير يومهم لا يحلون حلاء العبد أو أمة السيد
بعد الزوال ولا يحلون من الفدية ولا يحل حلاء العبد في غير يوم القدر فونه
كف الناس عن الكفار إذا ثبت أن يومهم من رمضان فلا إكل فيه
سهر رمضان من غير عذر عسر حائز والعذر هو أن يكون الإنسان من رمضان
أو عسافاً أو يكون أمراً حائزاً ومن لم يكن كذلك فليس يجوز له أن ياكل
وإن كان غير حائز فعليه أن يكف عن الأكل لهذه القلة ونقص يومه سواء
لأنه قد افكر في سهر رمضان فعليه انقطاع وكذلك لو لم يكن حائزاً
لهذا النوع فعليه أيضاً لأن الصور لا يجمع لغترية مقدمه له أو معارضة
لله حوله فيه وكذلك إذا ثبتت الشهادة أن يومهم من سوال افكر في
أن يكون يومه أفكر غير حائز لا يجمع فيه الصور يوم رسول الله صلى الله عليه



وما نسله مخالف لافله فخذ ذلك في العصر والعقروه وهو الزمان الذي
يجمع فيه الحظوظ الطلوات ويصح الصور فيه لأن الصور من النهار والنهار
يعبر النهار ويدخل فيه مع نفيه من الليل ويخرج منه في دخول الليل وقد
روى عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا بمصر وعصران هذا المقدار
دون اقل منه وتذكر أن في كتاب الصلاة مسله
قال ومن يكوع في سفر ثم أوفى من بعد اقل من عليه قضاءه بالواجب كما
يقول الحضر ولو أصبح حالها من كوع عامر سافر ما عكر لمران عليه قضاءه واجبا
انما قال ذلك لأنه لا وضاع عليه اذا عكر في الكوع في السفر واجبا
فكره اقبل عند من قبل ان صوم رمضان لما كان حكمه في السفر اخص منه
في الحضر اعني انه عكر في السفر مع عدم تركه الكوع عليه الجفارة ويكون
عليه الجفارة في الحضر كان صوم الكوع الذي هو اخص من صوم
العرض في السفر اخص من صوم الكوع في الحضر فوجب ان يكون عليه
الجفارة وان فكر لعذر هذه رواية ابن عبد الحكم عن مالك وقال ابن
القاسم هذه المسألة عن مالك عليه العضا ووجه قوله هذا ان
قد لزمه اتقاه مدخوله فيه وان لم يكن واجبا عليه الدخول فليس عليه
بعد الدخول وحب عليه بداهة كالحج الكوع اذا دخل فيه لم يفسد و
عليه بدله فخذ لذلك اذا صار تكوعا في حضر ثم سافر ما عكر لم يكن عليه العضا
عنه رواية ابن عبد الحكم للمعنى الذي قلناه انه ان يعكر فيه في شهر رمضان
ترك الجفارة عليه لم يكن عليه العضا في الكوع وعلى رواية ابن القاسم عن مالك
حب ان يكون عليه العضا مسله قال وهو يكوع في حضر

وما نسله مخالف لافله فخذ ذلك في العصر والعقروه وهو الزمان الذي
يجمع فيه الحظوظ الطلوات ويصح الصور فيه لأن الصور من النهار والنهار
يعبر النهار ويدخل فيه مع نفيه من الليل ويخرج منه في دخول الليل وقد
روى عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا بمصر وعصران هذا المقدار
دون اقل منه وتذكر أن في كتاب الصلاة مسله
قال ومن يكوع في سفر ثم أوفى من بعد اقل من عليه قضاءه بالواجب كما
يقول الحضر ولو أصبح حالها من كوع عامر سافر ما عكر لمران عليه قضاءه واجبا
انما قال ذلك لأنه لا وضاع عليه اذا عكر في الكوع في السفر واجبا
فكره اقبل عند من قبل ان صوم رمضان لما كان حكمه في السفر اخص منه
في الحضر اعني انه عكر في السفر مع عدم تركه الكوع عليه الجفارة ويكون
عليه الجفارة في الحضر كان صوم الكوع الذي هو اخص من صوم
العرض في السفر اخص من صوم الكوع في الحضر فوجب ان يكون عليه
الجفارة وان فكر لعذر هذه رواية ابن عبد الحكم عن مالك وقال ابن
القاسم هذه المسألة عن مالك عليه العضا ووجه قوله هذا ان
قد لزمه اتقاه مدخوله فيه وان لم يكن واجبا عليه الدخول فليس عليه
بعد الدخول وحب عليه بداهة كالحج الكوع اذا دخل فيه لم يفسد و
عليه بدله فخذ لذلك اذا صار تكوعا في حضر ثم سافر ما عكر لم يكن عليه العضا
عنه رواية ابن عبد الحكم للمعنى الذي قلناه انه ان يعكر فيه في شهر رمضان
ترك الجفارة عليه لم يكن عليه العضا في الكوع وعلى رواية ابن القاسم عن مالك
حب ان يكون عليه العضا مسله قال وهو يكوع في حضر

مسله

من غير عذر فاعلم انه ما واصل كان من مرض فلا حرج عليه قد ذكرنا
 في هذه المسئلة وجوب القضاء عليه اذا افتر في صوم الكويع
 بعد ريقه انه من غير عذر فاما اذا افتره من عذر فلا قضاء عليه
 من عذرته اما اثره في صوم شهر رجب قد رتب على الايمان به
 واداءه عذر لم يكن عليه بدله واداءه خرج منه لعذر عذر وحب
 عليه بدله والبدل على وجه هذا الخ الكويع اذا دخل فيه
 الشان فخر له ان يخرج منه ثم اذا صدق العقد جاز له ان يخرج
 الصا فلو جاز له ان يخرج من الصوم والصلاه اللذين دخل فيهما
 انه كان محبوا في اصل حاله في الخا يخرج منه انه محب في الاصل
 من دخل اوله دخل وحاله في هذا الكويع ان يرجع فيه بعد ان
 فله وانفقته انه كان محب قبل ذلك ان يلقه اوله وقد ذكرنا من
 الحادث في وجوب القضاء على من افتر في الصوم من غير عذر
 عدمه مسمله حاله في السفر حقه واحرق في التروا التو
 سواء اذا كان ذلك من قبل السفر حقه واحرق في التروا التو
 لما فيه السعة في كل ذلك وفروجه عن وجبه فاسوي في القصر
 والقصر مسمله فانه ومن قدم اقله بعد الفجر حرم
 السجود فافكر فليس عليه الا قضاء ذلك اليوم اذا كان ذلك انه كان
 من قبل السفر قبل طلوع الفجر ولو لم يوا الصوم في ذلك الوقت لم يكن
 عليه سجودا كان قد ترك الاحتياط في ذلك اذا افتر بعد طلوع الفجر
 وقد روي على الله ت

مسمله

من الليل فمكران ذلك الكويع له فيه رخصه فافكر فليس عليه
 قضا ذلك اليوم اذا كان ذلك من قبل ان افتر بعد ريقه وهو كونه
 ان ذلك اليوم مما يجوز له ان يفتر فيه فلا كفارة عليه وهو من له
 تا كل بعد طلوع الفجر او قبل غروب الشمس في غير رمضان له ان يدخل
 عليه القضاء وكفارة عليه انه معذور به لا يكره في سعة الفجر بعذر
 عذر والكفارة الفاحية على من افتر مسعدا في رمضان بعذر عذر
 مسمله فانه لو اواصل الصائم من ليل الى نهار ولا من ليل الى
 ليل كونه اذا كان ذلك من قبل ان الصائم يفكر بدخول الليل كما روي عن
 النبي صلى الله عليه انه قال اذا اقبل الليل من هاهنا وادبر النهار من هاهنا
 فقد افتر الصائم وانه في الصوم لا يصح ما لليل فلا معنى لتركه الا كونه
 وقد روي عنه عن بايع عمر عبد الله بن عثمان رسول الله صلى الله عليه
 نهي عن التوصل قالوا انك توادى رسول الله فاذ اني لست كمن ذكر
 اني كعمر واسقني وروي عنه عن ابى الزناد عن ابي عرج عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا ايكم والتوصل الحديث فانوا
 فاذي توادى رسول الله فاذ اني لست كمن ذكر اني كعمر
 ولست سقني مسمله فانه يا ترى بالسؤال للصائم
 في ان ساعات النهار ثمانية ركعات اذا كان ذلك في السواك
 مندوب اليه في كل وقت مستحب فعنه علام ان سناك الصائم
 ان وقت ان اذن من النهار وقد قال النبي صلى الله عليه لولا ان اشق على امر
 لا من يوم بالسواك عند كل صلاة وقد روي ابو الصميعيل المودر عن

انه الذي عن النبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من صال الحائم السواك
 ورواه ما لم يكن احصى عن ذلك القود انما هو ان يركب كان له كلما
 يورد في خوفه وذلك معروفه مسنده قال ولا يجب
 في سجود ولا في غيره ان ياتى بقل ولا يقبل فان قيل فلم يحد في سجود
 وان اسند فعليه ان يصور يوما مكانه انما كان ذلك في القبلة
 داعية الى عتقها لا يوم من يومها الوحي او ما يقصد صومه بفعله وكرهه
 في هذه القبلة القبلة وقد روي في الخبر عن ابي هريرة عن الاسود
 وعلقه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو
 صائم ويصلي وهو صائم ولكنه كان املك لربه واما ملك الله
 بلغه ان عائشة روي النبي صلى الله عليه وسلم كانت اذا ذكرت ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم يقول واكثر املك لربه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يسل على املك لربه همام ما عروه لم
 ان القبلة تدعو الى خيرت وروي ملك عن هشام بن عروة عن ابيه عن
 عائشة انها كانت تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بعض ارجائه
 وهو صائم في سجود وروي ملك عن زيد بن اسلم عن عكرمة بن زيات عن
 عمار بن يسار عن القبلة للصائم في حصره في الشبه وكرهها للشباب
 وملك عن يافع عن ابن عمر انه كان ينفق عن القبلة واليهما لله للصائم
 فلهذا كره ملك العمل بالصائم فان قيل فاما فعليه العض
 احبا كما وجد كذا في التفسير عن ملك قال احب الى ان ينقض الحوائ

الذكر

ان يكون قد حركت القبلة التي عن موضع حصول الشهوة منه
 ثم يحتر بعد ذلك فاسمى العض لهذه القبلة فاما الواجب فلا فضا
 عليه لان العض واجب على من هو في حركته او شرب او جماع او قتل لبيس
 واحدا من ذلك مسنده قال ومن اكل او شرب ناسيا في
 رمضان او ناسيا هو واجب عليه فعليه العض وان كان يكون عاقل
 على صومه ولا يسي عليه انما قال ذلك من قبل انه قد اكل حله او شربه
 او جماعه ناسيا كان او ناسيا من قبل ان يصوم ناسيا في هذه الاشياء
 فاذا فعلها في صومه فهو يتيقن صيامه سواء كان عاقل او ناسيا والذكر
 على صحة ذلك ان الله تعالى قال من اكل او شرب او جماع ناسيا
 يكون حراما وان كان ناسيا لصيامه فلما كان كذلك وجب عليه العض
 اذا اكل في حال لا يعلم انه صائم ان تلك الحال صيام ولو لم يفكر
 باكله ناسيا حتى يذكر الوقت لما كان حاله مستبانه الصوم حتى
 يذكره من اوله الى اخره وهذا لا نقوله عالم وادان الامر على ما قلنا
 فعلى ان وجه اكل في حال ذكره للصوم وعنده ذكره فهو مفكر عليه
 العض وان كان معذورا لا اكل لم يكن عليه الكفارة مع العض
 وان كان غير معذور وجبت عليه الكفارة مع العض والدليل
 على صحة ما قلنا قول الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر
 فعنه من ايام اخره فانما الله المتفكر بعد السهو والمرض العض
 وقد كد الناس في ان يكون معذورا في الاكل فهو كما امر به
 والمستأثر وعليه العض او غير معذور فعليه العض والكفارة

ومما يدل على ان عليه الفضا ان اكل بعد طلوع الفجر اذا لم يعلم
 والاكل قبل غروب الشمس اذا لم يعلم عليهما الفضا وان كانا
 متكلمين في الوقت فذلك لنا شي عليه الفضا لانه في كل وقت الصور
 منعها بالاكل كما في كل وقت كدخول الفجر وغروب الشمس هو عامد
 لا اكل في كل وقت بل هما عند من الناس ان الناس تركوا التحريم
 بالقدح حتى ليس وهما فقد احتمدوا في الوقتين ومما يدل على ان
 عليه الفضا اذا اكل ناسيا ان الصور فرض والفرص لا يسقط بالشك
 الا ان كان ناسيا يوما فلم يصح ان عليه الفضا وكذلك ان شرب طلاء كامله
 من الفضا ولو ترك تركها من اكلها كالخروج والسمود والقرآن
 ناسيا كان عليه الفضا وكذا في ترك عثر وجه النسيان للطلاء كلها
 وبعضها في وجوب اعادة فاعيد واحب حق العباد ان تعبدوا انك
 لا تشاك في بعض يوم من يوم كله لا فصل في ذلك فان قيل
 فانك تقول انه اذا نكلم في الصلاة عامدا كان عليه فضا الصلاة لانه
 قد افترقا وان ذكر ناسيا لم يغفر عليه يجب ان يقول في الصور اذا
 اكل ناسيا ان ذلك لا يفسده فدل له الكلام للسر من فضا الصلاة لانه
 قد كان حورا الكلام فيها في الاستدلال ترك ذلك وكذا اليوم عندنا
 لصورة نزل ولم يكن اكل فلهذا يجوز في يوم الصور بل هو مما في
 الجمع اجتماع الصور وجمع اجتماع الكلام والصلاة فاعين قل هذه الفقه
 على ان الصمت من الكلام الصلاة ليس يفرض عندنا في الصلاة وانما
 هو مستلزم من قولنا ان من ليس بسنة من سنن الصلاة فليس يفسد

صلاة

حلاله ذلك فان تعمد تركها افترقا لانه لقصد الحلال ما امر به
 النبي صلى الله عليه وسلم لا من تركه فانه ترك فرضا فان قيل
 قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن رجل اكل وشرب ناسيا في شهر
 رمضان فقال الله اكفهمه وبغناه فدل له معنى ذلك انه لا كفارة عليه
 لانه معذور في الاكل اذ قد مد له يده في حرمه الصور ولو كان هذا الحرام
 لكان يجوز ان يمار ان عليه الكفارة لتركه التحريم حتى ليس الا تركه ان
 الكفارة يجب على قائل المومن بها كحرم على العامد عند من كالفناء عند
 يجب الجزاء على قائل الصيد فكما يجب على قائله عمدا فلو كان الحرام لكان
 وجوب الكفارة عليه مع الفضا فسقطت الكفارة بدلالة المحرم ووجوب
 الفضا عليه وان كان معذورا بالاكل كما وجب على سائر المعذورين في
 الاكل والله اعلم وكذلك اذا اكل في صوم واجبه عليه ناسيا
 من نذر وغتره فاما اذا اكل صوما تكون عاقلا فضا عليه لكنه ليس به
 ولا يفسده لانه معذور بالاكل ولو لم يفسد الخروج منه كما لم يفسد المحدث
 بعد وغتره الست في فتح النكوح الخروج من الحرام فان اخرج منه لم يفسد
 الفضا ولو خرج احبنا لكان عليه الفضا والله اعلم مسله
 قال ومن لم يمتح في الغيرة لم يفتق انه في الحرم كان في رمضان مضى وقصر
 يوما وان كان في حرام رمضان اقر صيامه ذلك اليوم احب لنا وقصر
 وان افترق ذلك اليوم فهو من ذلك في سعة وان كان من كونه عامضا على
 صيامه ولا فضا عليه وانما كان في رمضان مضى ولو اكل لانه كالحرام ان
 كان يوم من شهر رمضان من غير مؤخر ولا سفر ولا حيض وعصى يوما
 مكانه بدلا منه

انه من بهما حتم ان لهما في عسره حلت من رمضان فاستوى الوقتان
 في حرمته الشئ وحديث شداد ثم رخص بعد ذلك ومما يدل على
 حوان الحامه للحاظر انما يعلم خلافاً بين فقهاء اصار انه لو وقع عنقه
 او بخرجه انه لا يفكر في فرق بين ذلك وبين الحامه في خروج الدون
 بدنه الا ان يفرق في مرقع من الجو بعض ما شرو هذا ما لا اشر فيه ولا قباير
 وقد روى عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه عن عكرمة بن سفيان
 وقد روى عنه كلهم لنا ان الشئ على الله عليه وسلم قال ثلاث لا يفكر في الصائم
 الحامه والثر والخلارك مسله قال ومن ارعاه الفقه وهو صائم
 فليبر على صباه ولا فضا عليه ومن استنقا عامدا فعليه القضا انما
 قال انه اذا ارعاه الفقه فلا فضا عليه لان القضا يجب على اللسان عما يدخل
 بوجه من يدخل الكفار ليس مما خرج منه من هذا الموضع لان الله سبحانه انما
 مع من اكل والشرب والحام في الصائم الذي يذرع الفقه فليس باكل
 ولا شارب ولا حامه انما اذا استنقا عامدا فعليه القضا الحوان
 خور قد رجع الى خوفه شئ مما استندعاه بقلبه بعد ما جرى على لسانه
 او يخطر في نفسه اذا خرج من حلقه وقد روى عن ابن ابي روثان ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله فاما وعكره وروى الحسن بن موسى قال حدثنا
 عيسى بن عوف عن هشام بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال من استنقا فعليه القضا ومن ذرع الفقه فلا قضا
 عليه ان وقد روى عن ابي القاسم المسنق عامدا استنقا بالانجا با
 ان الفقه فاما هو بالاكل والشرب والحام والخمر والمستنق فليس باكل

الشر

ولا شارب ولا حامه ولا حاتم وعكره بقوله ملك في المحقق بهصن
 اسما بان وهذا اذا استنقا لعذر او علمه بجهها ما ان استنقا عامدا
 لعذر علمه بجهها لكنه فعل ذلك على وجه اللعب والعبث فعليه القضا
 وقد قال عبد الملك ان عليه الكفارة مع القضا لانه باستنقا به هاتك
 لحرمه الصوم لعذر عذر وهو كالاكل عامدا لعذر فعليه الكفارة
 عنده مع القضا مسله قال ومن قلقت قلقتا فان رده
 فان كان يخطر على لسانه فليقصر يوما مكانه وان لم يخطر فليست عليه
 انما قال ذلك لانه اذا اراد رده بعد خروجه الى فيه فهو بمنزلة الاكل
 لانه قد بلغ تنبها في فيه فعليه القضا وان لم يخطر على فيه وارده
 قبل ذلك فلا شئ عليه لان الخلق حكمه حكم الباطن انما هو فاذا لم
 يخرج منه فلا شئ عليه انما رجع الا ترى ان الصائم يجوز له ان يمسح
 ولا يجوز له ان يرد ما ولا غيره فعليه بهذا ان حكم الفقه كما هو البدر
 وحكم الخلق حكم الباطن والله اعلم مسله قال ومن كان عليه
 هو من رده ان فليبرقضه حتى يدخل عليه رمضان اخر فليصوم يومين ما عليه
 وللمكفر عن كل يوم فرك الله مستكينا مدام حركه الا ان يكون كاره
 من رمضان الى رمضان فعليه القضا وليس عليه الكفارة وانما قال ان
 عليه الا كذا من من لم يصوم قضا رمضان حتى يدخل رمضان اخر فلا نه قد احرز
 الصورة عن قضا رمضان عن وقتته الذي قد جعل له فوجت عليه الكفارة
 اذا كان ترك الصوم لعذر عذر كما كان الاستان اذا ترك صوم شهر رمضان
 من عذر عذر فعليه الكفارة لانه قد احرز عن الوقت الذي جعل فيه فوجت

عنه الكفارة انما يكسر اذا اختار له طاعة في الوقت الذي جعل له
 وقت عليه الكفارة انما يرى وروى مالك عن ابن مسعود عن ابي
 سلمة انه سمع عائشة تقول ان كان ليخون عني حيا من رمضان فما استطيع
 ففدية حتى ياتي سبعمائة وروى حماد بن زيد عن ابي بصير عن ابي
 نعيم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير قال
 كنت عند ابن عباس فأتاه رجل يسأله عن ذلك فقال صور شهرين ويكسر
 كل يوم عشرة كنانة وروى حفص عن ثوبان عن حماد عن ابي هريرة وانه
 عاصر في الصور يوما ونقص ذاك ويكسر كل يوم مائة كنانة وهو قول
 الحسن وسعيد بن جبير والحسن وعكا ومجاهد والزهري والاوزاعي
 فاما اذا كان صرخة متحلا او سفره متحلا حتى يدخل رمضان اخر فانه
 يصوم من رمضان بقدر ما كان عليه الذي قبله ولا كفارة عليه لانه لم
 يلزمه في القضا تركه الصوم في وقت مع القدرة عليه فهو بمنزلة من
 يقصر في شهر رمضان لعذر مرض او سفر فلا كفارة عليه وعليه القضاة
 قال ومن ساء وعليه امام من رمضان قبل ان يقضيها فله كفارة عنه اهله مدا
 من حنكته لكل يوم ان كان اوصى بذلك او تكو عوايه وذلك اذا كان
 قد امكنه القضا لم يترك ولحم له ان يوصى بذلك عند موته فاما من
 لم يترك ولم يترك من خطا فلا كفارة عليه انما حاله ان يوصى ان يكسر
 عنه ان ذلك قد لم يمت بتركه ترك القضا للصوم في وقت فوجب
 عليه ان يوصى بكفارة ذلك عنه كما يجب عليه ان يوصى بالمحقوق
 التي قبله لله عز وجل وللناس فان لم يوص بذلك لم يلزم اهله ان يكرهوا

لانه ليس عليهم ان يورد واعنه حقوق الله عز وجل التي تركها وقرئ
 فيها شوا كانت من عمل يد او مال كان كراه والكفارة وان يتركوا
 لهم بذلك كان فعلهم مستحبا فاما حقوق الامم من فان عليه ان يوردوها
 عنه سواء اوصى بذلك ام لا ثم ثوبان عن ابن مسعود ان الامم من حقوقهم
 مسلمة قال ومن افكر يوما من رمضان فعليه القضا ويكسر
 تسعين مسكينا مدا يمد اليه على الله عليه قال ومن افكر شايها فلا
 فلا كفارة عليه وعليه الذخا والذين يجب به الكفارة على الصائم
 في رمضان الا كلوا سرب ومجاوزه الختان والظهار اما الدافع من
 غتر احلهم بالجسمة بجسمتها والنكته بتابعها والمباشرة وما اشبهها
 انما قال ذلك لانه اذا افكر يوما من رمضان معذرا لعذر جماع فعليه
 القضا مع الكفارة من قبله انه قد هتك حرمة الصوم والفكر في غير
 عذر فوجب عليه الكفارة لهذه العلة وبذلك ورد الخبر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم فروى مالك وابن جبير ومعهما وابن جريح وجماعة عن ابن مسعود
 عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رجلا افكر في رمضان فامر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان يكفوا بعنق رقبة او صيام شهر او كفارة
 تسعين مسكينا قال لا احد فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم لعرق فم قال
 هذا هذا فتصدق به فقال رسول الله ما احد اخرج الله من صلاتك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابا لم يزل يله والفقهاء حديث
 ملك ولا خلاف بين فقهاء اصحابنا ان اذا افكر جماع معذرا عليه
 الكفارة وانما الخلاف اذا افكر سمر او سرك او خشي الخفاء

اولاً فان هلك وجماعه من اهل الحديث والنورى وابوصفه وغيرهم
 عليه الكفارة مع العظام وقال الشافعي في كفارة عليه في الصحيح
 ما قلناه ملك وانزل على محمد ذلك ما رواه ملك وان خرج عن سبيل
 عن محمد بن محمد بن الحسن عن ابي هزيم ان رجلاً افكر في شهر رمضان
 فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفر بعق او صيام او كفارة
 الحديث في وجوب العمود لوقت لهذا الحديث على كل من افكر في شهر
 رمضان بعد ان يغتفر عذراً الكفارة سواء افكر جماعة او اكل او شرب
 او غيره في فان قيل ان لوقت حديث ملك وان خرج مفضل قد
 فسره فممن وان عساه وغيرهما ولما قيل في الحديث ان اعرابيا
 جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد وقعت على اهلك في شهر رمضان
 الحديث فقد فسره في هذا الحديث بان وجه كان وعمره فيلزم
 ان يكون فصيحاً في حلق احدهما افكر باكل والاخر جماعة ليس في
 احدهما الاخر وحملهما على هذا الوجه اول من قبل وجوب حمل الاحبار
 على استيفاء الفوائد اذا امكن ذلك ولم يجمع منه احد هذا على كذب
 الخبر فاما من جهة القياس فلما كان الاكل عامداً ففسد الصوم فانما
 لم يفته لغت عذر وجب ان يكون عليه الكفارة لحصول هذه حرمة الصوم
 وافتقاده من غير عذر فوجب ان يكون عليه الكفارة لهذه القلة ومن
 منع وزود الخبر في الجماعة ان يلحق كل واحد منهما في المعنى
 الذي ذكرناه كما لم يمنع وزود الخبر في البين من منع النفاذ فيه ان
 ليس الاثر في منع النفاذ وغت لا اثر في الجلس الواحد

على الكفارة والعلية كذلك اذا احترق الفضا عن الوقت الذي جعل له

ولو حار ان يقتصر على الجماعة لان الخبر ورد به لحران يقتصر على الجماعة
 اهله لان الخبر ورد به دور الجماعة جازية والجماع زناً وانما لو كان
 او واكن بهيمة فلما اتفقنا هذا كله بالواحد اهله في وجوب
 الكفارة عليه وان كان الخبر لم يرد بذلك وكذلك الحقنا نحن اكل
 والشرب وكل ما افكر الانسان به عامداً من غير عذر بالجماع في اكل
 الكفارة عليه قياساً لانها وحكما ثابتاً لان القول بما اوجب
 القياس واجب كالتقوى بما اوجب النص لا فرق في ذلك عندنا وعند
 الحنفية في هذه المسئلة فان قيل ان الوجوه المحرمة ومويرة من
 الاكل وعمره فلم يخزان الحق الاكل وعمره به في وجوب الكفارة فيلزم
 فلا الحق الاكل بالجماع في فساد الصور به لان الجماعة التي مؤيرة واذا
 كان الفساد بهما واحداً وجب ان يستوي في وجوب الكفارة على ما
 قاله فالسد لشهادته الاصول التي قد اتفق عليها الفقهاء انهم قد جعلوا
 عتراً لو كان مؤيرة لو كثر في الجماعة كسره وان كان للوكن مؤيرة على غيره
 الا ترى ان الحق تكف اذا وكني استدا عنكاه وكذلك اذا قتل او بالسنن
 وكذلك حرمة الرية بالذوق باطناً اعني وكما والحرمة انما يقبله الاثر
 وكذلك الاثمة اذا وكنيها الرجل حرمت على ابيه وانه وكذلك ان قتلها
 ولو كانها حرمت على ابيه وانه وهذا قول فقهاء الامصار وهو قول
 هذا القناعة لهذه المسئلة فاذا جعل القيلة مؤيرة لو كثر في الجماعة
 وان كان للوكن مؤيرة فذلك يجب ان يجعل الاكل عامداً من غير عذر
 في وجوب الكفارة بالجماع عامداً من غير عذر في وجوب الكفارة لا كفاها

لانه ليس عليهم ان يورد واعنه حقوق الله عز وجل التي تركها وقرى

ثم يرمي في افشاء الصور وهتك حرمة من عثر عذر في قاتل
 كما كان المحرم اذا وكل افشاء وجهه وان قتل لم يفسد ولو كان القبلة
 كما لو كان بعد الموضع بعد ان قتل لو كان على المذبح واعظم من هذه
 في سائر المرات في غير القبلة في الحج كالوقوف فيه لا يتلاف فعلها
 وبعد الوكيل في الحج لو كان يفسد الحج وكنت يفسد القبلة الحج اه ان
 من اذا انا اذ اوقع مع القبلة فلهذه القبلة لم يشترط هو والحاج في اتمام
 ٩ كل عام اذا فسد الصور كما افشده بالحاج فوجب ان يسوي في
 وجوب الكفارة ولو لم يمسها ما ذكره المزمع هو ان جعل القبلة كالحاج
 في تشييد الامم ككاف والحرم الربية وحرم الامم على الى المقبل وابنه
 كما انفسد بها الحج فان قاتل فانت يقول ان الموت اذا ارتد في يوم
 من شهر رمضان ككفارة عليه فقد بقت عنتك وهو قولك ان عليه
 وجوب الكفارة افشاء الصور وهتك حرمة من عثر عذر في قاتل
 فان لم تكن عليه عتق من قبل ان الموت لم يقصد لهتك حرمة الصور
 وانما قصد به كحرمة من عثر الصور حتى ذلك الى افساد صومه ومن
 قصد افشاء افشاء الصور وقصد الى افشاء من خذ الى افشاء
 الصور من ان من سبها به النساء يجوز على كالأق ولا يفتح نكاح لم
 يشهد مع الرجل في ملك الزوج للزوج اعز ان يسجد للزوج
 في سبانه روجه او على الزوج به سبانه روجه فسمي نكاح
 من ملك المالك وهو لم يسجد واعلى في نكاح ولكن يسجد واعلى
 من ان ذلك في نكاحه ويمن آخر وهو ان الكفارة كمن

وحل له او عثر ذلك من كافات ويمن عتقها كما يعصيه لله عز
 وجل فلا يفسد وذلك فضل ان يقو لله على نذر الشرب حتم او
 اقتل رجلا وما السبه ذلك
 قال لله على نذر ان لم يشرب حتم او اقتل رجلا فانه لا يفسد ان
 يفعل شيئا مما حلف عليه من يعصيه الله عز وجل ولا كفر عن حلفه فان
 ابتلى بشي مما حلف عليه فلا كفارة عليه انما افاد ذلك انه اذا
 قال لله على نذر ان لم يشرب الحرام او اقتل رجلا فممن هذا القول من
 غايته لله على نذر من لم يشرب الحرام ولم يفعل يعصيه فممن عقد
 هذا النذر وجب عليه الوفاء بما عقده عز نفسه في كل عزمه ان لم
 لسمه فعليه كفارة لمن كفا ذكرناه فان فعل لم يعصيه وترك ما عه
 لم يلزمه النذر كما انه انما جعله على نفسه من نذر الكفارة وسع من
 يعصيه ليشكر الله عز وجل على ذلك فممن لم يسع من يعصيه لم يلزمه
 النذر وعليه وزر ما ذكر من يعصيه
 قال ومن عاى الله تعالى على نذر ان تصدعت ان يوم يعقده وه سب
 تركه فانه بالجوار ان يشا ان يفعل ذلك وعليه كفارة ان من ان عثر
 ان سائر ان يفعل ولا كفارة عليه فذلك انه هو انما افاد ذلك
 انه جعل عليه ان نذر من فعل ما ذكر من صدقة والصلوة فله صد
 لك الحصول الصفة التي اوجب بها نذر على نفسه وهو كفارة
 فمن اذا ار لسمه فان نذر فعل ما ذكر من صدقة و صلاة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآلہ
الطیبین الطاهرین
اللهم صل علی عبدك
والمؤمنين

وَمِنْ خَالَئِهِ عَلِيٌّ كَثُرَتْ دُورُ تَرْجُمَتِ عَلَيْهِ عَشْرُ أَلْفِ مِائَةٍ
وَالْوَكَارِ كُلُّ مِائَةٍ عَفَا رَتَهُ كَفَّارُهُ لِحُزْنِ الْإِسْمَةِ وَكَذَلِكَ
لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي مِائَةِ عَفَا رَتَهُ عَلَى شَيْءٍ فِي شَيْءٍ مِائَةِ عَفَا
رَتَهُ لِكُلِّ مِائَةٍ عَفَا رَتَهُ

[illegible]

فالوالمذمورة الغيب وارضاسوا الخافان ذلك ان
سليمة السان بسيد وليمه در سوا كان ذلك عصب

۲ اور احسان اللہ علی فیلمہ زکوة فی الغیب والرضا وکلف
بالکمال والنق ویکلو وبعث الغیب والرضا فیلمہ زکوة
مسلمہ قال ومزفا علی محمد اللہ وشیعته

و كفايته فعليه ثلثه الخان لكل واحد كفارة الخافار ذلك
 من كفايته فمن في الخافار ثلث كفارة الخافار
 استساق في المن كفايته ذلك بقوله والله في الله في الله
 من كفايته إلا ان يكون اراد ان يكره ان يكره فعليه كفارة واحد
 والكفارة ثلث عند ملك اذا اخطأ له ثلث من صفات الله
 وكل ثلث حيث كما يجب عليه اذا اخطأ له ثلث من صفات الله
 واسماء بمعنى واحد في هذا فان اخطأ واحد من صفات الله
 عليه الكفارة و صفاته ثلث لله و مثاقفه و كذا في الله
 واسماء ذلك واسماءه مثل الله والرحمن والرحيم واسماءه

مسئله قال ومن قال على عهد الله ان

فعلت كذا وكذا ثم حثت فعليه كفارة لمنه انما قال ذلك
العهد بخلاف هو من صفه الله عز وجل فعنه الكفارة ازاد
فما حلف عليه

اللهم وموافقته ان فعل كذا وكذا ثم ثبت فعله اربع عمارات
اي اعمار ذلك لان عهد الله برك وبقا الى حين وموافقته اعلان بركه



[illegible]

فعلية ينوب الله عن رجل واحد وسد عنه مما قال اولئك كما قال
فلا تنس عليه لقول الزور ولرب حجب عليه لذلك كفارة لكان حجب عليه
الكفارة في قول كل زور وهذا فاسد ولكن عليه الكفارة اذا
نكح في كذب او حشوا وعذبه او ما اسببه مما لا يجوز في حكم الله
وهذا في قوله احده
مسألة
وعقد الحسن ان حلف الرجل على الشئ ان لا يفعله من بعده فعله
كفارة فمنع انما قال ذلك لان الله تعالى قال لا تأخذكم
باللغو في ايمانكم ولكن تأخذكم بها عقدتم ان لا تأخذوا به وعذبت
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعبدان تصونان الله
دلفت علي من غرائب غترها حتى امكنها فاني الذي هو حقيق
وكفر عن حسنة رواء لو نشر عن الحسن عن عبد الرحمن بن
عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى في ذلك عن سهل بن
عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مسألة
قالوا لعبدان حلف الرجل على ان لا
براءة قبله انه فلا في ذلك يقينه حتى حلف لم يسلح الله
بشئ بالذي حلف عليه فليس عليه في هذا وما اسببه حقا
منه انما قال ان عبد الفوق في اللغو هو ما لا يفعله الخائف
الحسن والخالف على هذا الوجه في لعقد حسنة على ما انكشف
له فاسببه ذلك من هذا والله والله عرقا حذر الله

[illegible]

يدرك له قوله عز وجل لا يواجدكم الله ما تقولون انما نكر ولا نواحدكم
 بما عقدتم اليمان فكفارته الاية معناه انا حلفتكم ان الكفارة
 حب لعقد اليمين اجتماع العلماء دون حلقها بالحنك وانا كان قد كنت
 ان اليمين تعقد ثم حلق في ثوبين فاصا اليمين الكاذبه واللعنوه محموله
 لم يعقد على شيء فلم يحب عبدهما الكفارة ان حب في حلق العقد وهذا
 ورد الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى يونس بن عبد
 الرحمن عن عبد الرحمن بن السلمي ان النبي صلى الله عليه وسلم قالوا اذ حلفت
 على يمين فرأيت عقربا حترأ منها فأتى الذي هو حنين وكفى عن كسر
 فاحب النبي صلى الله عليه وسلم الكفارة عليه كلمة عقد اليمين والمخالفة
 الى عقرب فاما الكفارة في يمين لم يعقد قبل الكذب واللعن فانه لم
 يدرك عليها كتاب ولا سنه ولا وجه لها من القياس اعلم الحاد عنناه و
 اليمين الكاذبه اعظم من ان يعقربها كفارة وقد عار الله عز وجل
 وخلفون على الكذب وهم يعلمون اعتد الله لهم عذابا شديدا
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين كاذبه لم يدرج بها حق
 ان يمسلم لقي الله تعالى وهو عليه غضبان
 وانما العقد قد جعلت عليه الكفارة وهو اعظم من المخالفة لله عز وجل
 كاذبا في كفارة عند الله واحبه على قاتل العمد وهو من
 المخالفة لله تعالى كاذبا استواء ان الله عز وجل واحبها على قاتل المحرم

يدعيه الذبح ولست تبت ذلك تحت العرو و فذلك وجوب الامان
 في رقبه وكل كفاره فهو في كفاره القتل حتما عهما في انهما
 كفاره واجبه وكان لعنوه الكافر قد سكر انما وهو ان الحق يدان
 اقرب من شيا عدو عبد الله سبحانه او لجملة العالمين في كل
 لعن ان جعل الله سبحانه من اجل ان شيا اني يكفر بها اليمن
 وكذلك ان كان يكون رقبه معييه كالتعمية والعرجاء والفقوة
 العنوة لان الرقبه فيها والله سبحانه امره لعن رقبه سبيله
 عن معييه وان هذه العنوب تقطعها عن الصنف في معاشها
 فلا يسقط لعنيتها عما كان سبيلها مؤثرا بالرق ويكون في
 اداك ان ذلك من رقبه الله سبحانه انما اراد بها ذلك
 ولا خلا في علمه من علمها الامحار ان لعن العمياء والفقوة ان يبدى
 او لو حلت في سبيله ذلك غير جائز
 فالاول يخرج في كفاره النمن سبعين الا ان يكون ذلك كفارة الذبح
 انما قال ذلك لان الله عز وجل قال من اسك ما يكفون اهل بيكم
 فاجبه عليه ان يخرج ما يكفون اهل بيته ويأكله روز عشرين ولا يجوز له ان
 يخرج عشرين اذا كان رقبته ويجوز ان كان افضل له قد اتي بالواجب
 عليه واكثر وذلك منزله ما او كسبا المساكين اكثر مما عليه ان
 يكسوه هو
 سـ
 ذلك استوفى ولا في ولا رقيقا ولا دينا ولا فكنيه

انما قال ذلك اذا لم يكن له رقبته فاما اذا كان فونه حان في كفاره
 وكذلك الفكنيه اذا لم يكن فونه من حان في كفاره منها لانه انما امر
 ان يكفر مما ما كل هو واهله على ما ذكرناه فاما الاستوفى والدين
 وان كيله بقصر عن كيل الحنكه لان الاستوفى من كل كيل الحنكه
 وكذلك ان رقبته فعليه ان يخرج ذلك حيا كما عليه ذلك في رقبه الفكن
 لان الحب انما يعا من الاستوفى والدين لانه يعلم للاستوفى والدين
 وعنه وليس كذلك للاستوفى والدين فوجب ان يخرج ما يعينه
 المسكين وان يكفر المساكين خيرا الحرة ان الحب حرقة الورق
 فاذا اتمعه ما يكفيه من ثمن يومه وثمنه واذا اخرج ما يكفر اخرج
 الحب دون ما حدث من الحب كالدفع والاستوفى
 سـ
 فالاول من رقبته كفارة ثلاث فارد
 ان يكسوها على عشرين مسك كس ولا يعنى الا مدا لكل مسكين
 انما قال ذلك لان الله عز وجل قال وكفارة انما كفارة مسكين
 جعل الله تعالى لكل مسكين من ثمن عشرين اجزا من كل كفارة ولا
 يجوز ان يزداد على ذلك كما لا يجوز ان ينقص منه ولهذا المعنى ان كل
 لا يجوز ان ينقص في الكفارة على كفارة عشرين مسك كس لان الله
 تعالى في ذلك واستراجه عدد المساكين في كفارة يجوز ان يزداد على
 عدد درهم الا كفارة ان ذلك فيميد يدخل على العشرة الدس سر كوا
 وكذلك لا يجوز ان ينقص المسكين في كفارة ان ذلك ضرر يدخل
 عليه

وأما الحزب الذي يراه على عدد من له حولا اختر على العشرة ويقطع ما
 بأحد وله كما أن لا يمنع بعض العشرة من الكفارة أو لا
 فإن قيل أن يسكن الواحد أكثر عليه الكفارة فهو بمنزلة عسرة
 مساكين أن لو أكلهم أو جملهم لو كان كذلك لكان الساهد إذا
 أكثر السهارة لمصلحة شاعدين في حوز الحزب بها وهذا على أن عسرة
 الشاعدين لا ولا عسرة الشاري وكل عسرة كل مسكين عسرة من صاحبها
 وفي سوابق أحدهما عن أن لا خير كما لا يلب سهاره ساهد عن ساهد
 وكما لم يخرجا من عسرة عشرة مساكين من الكفارة كذلك لا يجوز
 في عسرة مسكين واحد في الحفدان وكما لا يجوز ذلك في الوايا إذا
 أوصى عشرة مساكين عشرة أمداد أن يعطى واحدا عشرة أمداد
 في أوقات مختلفة فكذلك لا يجوز ذلك في كفارة اليمين والله أعلم
 مسـ
 قال ومن حلف بخت قبل أن
 كفر أو كفر قبل ثم حث فكذلك يمينه في اليمين بالله
 وحدها ولا يكون ذلك في اليمين بالله وحدها فاما ما عثر بها فلا
 كفارة له بعد الحث إنما قال ذلك لأن الس حلف بالله عليه وسلم
 قد روى عنه حوز الكفارة قبل الحث وبعد الحث قد روى
 بولس بن عبد وعسرة عن الحسن بن عبد الرحمن بن سمير عن الس
 صلى الله عليه وسلم أنه قال وإذا طقت على يميني فاستعصمها
 خير منها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك وروى مالك

عن سفيان بن أبي حنيفة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال من حلف على يمين غير ما حثت منها فليكفر عن يمينه
 ولما أت الذي هو خير من حثت الكفارة في اليمين بالله حلف وعسرة
 الحث وبعد هذه الآية إجماع من سوا الله صلى الله عليه وسلم
 فاما وجه جوازها قبل الحث من جهة الحث فلا يحق اليمين بها
 كان حلفه لا سيما إذا كان متصلا باليمين على ما بيناه وإنما هو قو
 كانت الكفارة بأن حلف اليمين أو لا يمينها أقوى من الكفارة
 ترفع حث الحث حتى كأنه لم يكن وكذلك يرفع حث اليمين حتى كأنه
 لم يكن ثم كان لا سيما إذا كان بعد اليمين قبل أن كان متصلا به
 جازت الكفارة منه فإن قيل إن كفارة اليمين الحث
 أن كاه فلما لم يخرق يمينه أثركاه عندك قبل حلول الحث فكذلك
 يجب أن يكون الكفارة لا يجوز بقدرتها قبل الحث فلهذا كان
 إذا كان وجوبها معتقدا بوقت معلوم من حث اليمين كما في
 يجوز ذلك في الصلوة والصيام والحاك وقت الكفارة غير
 معتق بوقت وإنما هو على حسب ما تيسر منه الكفر من الحث
 كان جعلها جازلا قبل الحث وبعدة فاما كفارة
 الحث فإنها يجب قبل اليمين بشرط الله عن وحلها فلا
 كذلك وأما حث الصد الذي هو كفارة فهو كفارة فهي كفارة
 بعد القتل عليه وكذلك كفارة الذي حث بعد حلق

١٢٢ من هذا ذلك لا يلزمه الكفارة في حرمتها وان كانت محرمة بالاعتق
 وان قيل ان قوله انت حرام لو اراد به عمقا لم يمت عليه كما في حرمة الزنا
 عليه بهذا القول وليس كذلك الكفار والشرايب والبيات وانما
 هذه العلم في قوله وكذلك لو اراد بهذا القول في الكفار
 والشرايب والبيات الصدقة وتحرمة على نفسه كان كذلك لم يمت
 فيه الكفارة اذ اريد به فان قيل ان تحرمة الله لما كان اذا
 اراد به العتق كان عمقا وكذلك محبة اذا اراد به من ان يكون
 كذلك قبل له لو وجب ان يكون محبة اذا اراد به التمسك لو وجب
 يكون زوجه اذا اراد به من ان يكون كذلك ولو وجب من اجل
 انه يكون عمقا اذا اراد به العتق ان يكون محرما لو وجب ان يكون
 عليه الكفارة لو وجب ان يكون العتق نفسه يكون محرما فكيف لما لم
 لم يزد ذلك في صريح العتق بل يقل منه الى كفارة وتزول حكمه
 كذلك محبة ان يكون المحرم اما ان يكون كناية عن العتق لا يمتثل
 الى عتقه او لا يكون ذلك عمقا ولا محرما على ما بيناه
 مسأله قال ومن قال في الشئ من ماله لعينه مثل
 ذلك اخرجه كله وان كان نصف ماله او ثلثه او اكثر من ذلك
 وان جعل الله سبحانه ماله من ماله في الهدى فليعت به ولو خرج به
 ولا يستاجر عليه منه ويستأجر عليه من غيره وما كل هو
 ورسوله اذا بلغ ان ساءوا واما فان ذلك لما اصاب السوء صلى الله
 عليه وسلم

من هذا ذلك لا يلزمه الكفارة في حرمتها وان كانت محرمة بالاعتق

ايا الباطل لما اراد ان يخلع من ماله قربة الى الله عز وجل فقال له الله
 صلى الله عليه وسلم خذ من ماله من كان الله فقوله لم يمت على انه
 قد كان اوجب على نفسه اخراج ماله منه لا نقار لم يمت في عتق
 واحبه في فروى ان جويج قال اخبرني ابن سبط ان الحسن بن
 السائب بن ابي لهبا به اخبره ان ابا لهبا به ابن عبد الله لم يمت لما ثابته الله
 تعالى عليه قال رسول الله ان من نوى الى الله عز وجل ان يهديه
 قومه وانما كنك والخلع من ماله صدقة لله تعالى ورسوله
 صلى الله عليه وسلم فقال لم يمت عنك الملك وقد قال الله تعالى ولا تجعل يدك
 وبيدك ولا تستر بغيرك من الدنيا وقد قال الله تعالى ولا تجعل يدك
 ففعله الى عتقك ولا يستر بغيرك كذا البصير فقصد فامر الله صنف
 الله عليه وسلم ان لا يستر بغيره من الدنيا فاما ما خلق ضرور اليه
 من القوت وماله له مما يقبض ماله وما يلبسه لم يدرى قوته
 ولست عورتته ومما يدور على ماله ما حاله ملك ان المهر
 لما منع من اخراج ماله من الثلث على عتق ماله نكح الوارث
 وابقا عليه من وجب ان يبقى المهر على نفسه من ماله اخراج ماله على
 عتق القربة المحررة لغير قصد به التمسك بعتقه لسبب واما ان ساء
 باخراج ماله سقوا الى الله عز وجل حان ذلك بعد ان يبقى لنفسه ما
 لا بد له من ثوب وقوت وان كان له حيا له غيره الا ان يكون ممنوع
 ايمانه على ذلك ولا يمتثل بعينه حمل المكاره واليوسر فلا يمنع من ذلك

ووجه ما ذكرناه انه لما تعدى الثلث وكان كد مكرها من فعله
 فصر على الثلث كالمزبأ ان تعدى الثلث بان وجه كان وكل
 أخرجه ماله على غير وجهه انه يرد الى الثلث انه ان خير
 الورثة وقوله انه ان جعل ذلك هديا فانه يخرج به فلا ي
 فرق بين ان جعل ذلك هديا او جعله للعقر لان ذلك كله مما انفرد
 به الى الله عز وجل فعليه اخرجته وانوفاه وان كان السهم ما يصلح
 ان يكون هديا لتساقه وذلك لان الهدى لا يكون بعترها وبار
 له ان كل هو منه او سعت معه لانه تعدى يكون له كل منه
 اذا خير في موضعه وان كان ما لا يهدى مثله اسرى به هدى من اخل
 و تسبق الى الحق من غيره كما ان من نفسه
 قال ومن حلف بصدق ماله فوجب عليه بلته فما كان ثلثه يوم
 و لبقى بلته يوم حنثه انما قال ذلك لانه انما يلزمه بلته يوم
 عهد المهر لانه وقت التماسه نفسه لا يوم حنث كما تقول عبيد
 احزان ان دخلت الدار ونشأ كوا القان حنث من الدار ان ذلك انما
 يلزمه فحنث عنده يوم عقد العلق والخلاق كما بعد ذلك ولا يوم
 حنث فكذا الحال بلته
 قال وان قال عبيد ما في سبيل الله عز وجل واداهو قد عمو
 ويل ذلك قال يلزمه اقتراج الثلث انما قال ذلك لانه في حال
 ما قال ما في سبيل الله عز وجل وهو حر يلزمه اقتراج
 على الثلث

ووجه ما ذكرناه انه لما تعدى الثلث وكان كد مكرها من فعله
 فصر على الثلث كالمزبأ ان تعدى الثلث بان وجه كان وكل
 أخرجه ماله على غير وجهه انه يرد الى الثلث انه ان خير
 الورثة وقوله انه ان جعل ذلك هديا فانه يخرج به فلا ي
 فرق بين ان جعل ذلك هديا او جعله للعقر لان ذلك كله مما انفرد
 به الى الله عز وجل فعليه اخرجته وانوفاه وان كان السهم ما يصلح
 ان يكون هديا لتساقه وذلك لان الهدى لا يكون بعترها وبار
 له ان كل هو منه او سعت معه لانه تعدى يكون له كل منه
 اذا خير في موضعه وان كان ما لا يهدى مثله اسرى به هدى من اخل
 و تسبق الى الحق من غيره كما ان من نفسه
 قال ومن حلف بصدق ماله فوجب عليه بلته فما كان ثلثه يوم
 و لبقى بلته يوم حنثه انما قال ذلك لانه انما يلزمه بلته يوم
 عهد المهر لانه وقت التماسه نفسه لا يوم حنث كما تقول عبيد
 احزان ان دخلت الدار ونشأ كوا القان حنث من الدار ان ذلك انما
 يلزمه فحنث عنده يوم عقد العلق والخلاق كما بعد ذلك ولا يوم
 حنث فكذا الحال بلته
 قال وان قال عبيد ما في سبيل الله عز وجل واداهو قد عمو
 ويل ذلك قال يلزمه اقتراج الثلث انما قال ذلك لانه في حال
 ما قال ما في سبيل الله عز وجل وهو حر يلزمه اقتراج
 على الثلث

انه قد اقر نفسه في حال هو مسير الملك وان لم يعلم ذلك
 فعليه اخراج ملك ماله يوم الزم نفسه **مسألة**
 قال ومن قال كما لا اخلصه انما هو صدقة على المساكين فلا شيء عليه
 انما قال ذلك كما يقول كل امراء ان وجهه ايداهم كالحق فلا يلزمه
 ولا يخرج بصرف اجلا او خص قبيلا لانه اذا عمن ذلك كان عقده
 معصية لغيره جملة المناجح وتعديه في ذلك وقد قال الله عز وجل
 اخذوا حياث ما احل الله لكم ولا تعثوا غاما اذا حرمت كالطلاق
 فيلا او حذر الزمة ما الزم نفسه لانه ليس من جملة المناجح خوارج
 بكرة المناجح من بلاد او قبيلة على وجه تحرير المناجح كلها فكذا
 الخازن ماله لا يجوز ان يبيع نفسه منه ومما يخلصه فاذا عمن ذلك
 ان الصدقة لم يلزمه لانه منعدي واذا خص ذلك لزمه **مسألة**
 قال ومن جعل حليا في سبيل الله تعالى
 فانه يبيع ذلك ويقسمه فيما هو محبوب من ان يعطيه حليا لانه انما قال
 ذلك ان يفرقه منه انفع للمساكين واعمر لهم فكان أولى من يفرقه
 كذا ذلك **مسألة** قال ومن جعل ماله من ماله هديا
 فان كان ذلك الما ماله هديا فله ان يهدى وان كان يهدى فله
 باعه واسترى به هديا فانه قد تقدم ذكر هذا **مسألة**
 قال ومن جعل عليه بدنه او رقبته فلم يحد
 لذلك شئ فذلك عليه من ما وجده لانه انما قال ذلك لانه قد

وجبت في ذمته ولزمته كدور يوجب الدين في ذمته فعليه ان يخرج ذلك
 متى ما وجده وقد ر عليه **مسألة** قال ومن قال حالي
 صدقة ثم حنت خانه لم يخرج ملكه حالي حتى كسوه بخره وعثر
 ذلك مما ملكه قلا وكثرته انما قال ذلك ان هذا كله من ماله الذي
 قد حنته باللفظ فعليه اخراج ملك ذلك كله لما ذكرناه **مسألة**
 قال ومن قال مالي في المساكين حنت ثم حنت
 حنت كل ذلك لم يخرج شيئا فانه لم يخرج ملك ماله يوم حلف او لا
 لم يخرج بعد ذلك ملك ماله يوم حلف الثانية ثم لم يخرج بعد ذلك ملك
 ماله يوم حلف الثالثة انما قال ذلك ان هذه عقود يفرقه
 كلها عقد بعد عقد فله ان يخرج ملك كل ما الزم نفسه
 اخراجه عند عقد يمينه او الزام نفسه باي وجه كان كما لو الزم
 نفسه عقد يمين او عفو وقت بعد وقت على اشياء مختلفة او مستأنف
 لم يفرق شئ واحد ان ذلك كله يلزمه على ما الزم نفسه وعقد عليها
 في وقت العقد ان على الاشياء ان يفرقها عقد على نفسه اذا لم يكن
 معصية قال الله عز وجل او فوا بالحقود وعار سمانه واوفوا
 بالعهد ان العهد كان مستويا وقال النبي صلى الله عليه وسلم من نذر
 ان يبيع الله فليبعه **مسألة** قال ومن
 قال كل ما املكه الى يمين سنة صدقة ثم حنت فانه لم يخرج ملك
 ماله التسعة وملك كل ما ملكه الى يمين سنة انما قال ذلك

كان هذا قد ضرب اجلا في حرقه ما ملكه فلزمه ذلك فكان عليه ان
 يخرج ملكه في الحال وملك كل ما ملكه ان يلبس سنة كما يلزمه ذلك
 في الاطلاق اذا ضرب اجلا ببلغه عمره ان ذلك يلزمه انه لم يقصد
 اداكار كذلك لثبوت النكاح موبدا فمكون عاصيا ومن حرم النساء
 كلهن او ضرب اجلا ببلغه عمره لم يلزمه ذلك انه قد حرم
 النكاح عليه موبدا وهو عاص بهذا المحرم فلم يلزمه ذلك فكذا
 حرم الملك كله مثله سواء اذا ضرب اجلا لزمه ذلك فيه واذا حرم
 ذلك لم يلزمه **مسألة** قال ومن جعل علامة هديا
 فليست بعتقة هديا انما قال ذلك لان العلامة يجوز ان يهدى
 بغيره اعني يذبح كما يجوز ذلك في همة الانعام فوجب بيعه
 واشترى هدي بغيره وسوقه من اجل ان المحرم من يذبح فيه كان ملكه
 محل الهدايا وكذا قلنا قال الله سبحانه هديا بالغ الكعبة وقال
 النبي صلى الله عليه وسلم ما من منى وقال لعله منى وكل
 فاحها منى **مسألة** قال ومن جعل علامة
 غيره هديا فلا شيء عليه انما قال ذلك لانه لا ملك له من غيره
 فليس يهدى به لعل من غيره وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من ذبح منى لملكه ان اراد منى ملكه منى وقال **مسألة** لا يملك
 منى لملكه فاما اذا اراد ان يملكه فهو هدي وهو حر لزمه
 ذلك لانه انما جعله هديا او حرا بعد ملك له وذلك يلزمه لان عقد

الحربي والهدى يصح فاما لملكه الانسان فاما سيملكه في رائي وقد
 بنا هذا فيما تقدم **مسألة** قال ومن عاص
 فلان هدي لرحل حرقه وهدى هديا انما عاص ذلك لانه انما اراد
 التقرب فيه وذلك بان يحرقه ويهدى لانه لما لم يصح ان يهدى به ويتقرب
 بذلك فيه وجب عليه بدل ذلك الحرق كما لم يحرقه في الله فدى بدله
 فكذا قلنا **مسألة** قال ومن جعل ماله
 من رباح الكعبة فلا شيء عليه انما قال ذلك لان الرباح هو باب الكعبة
 وهو مسقف من ماله انما حرقه اليه ولو لم يكن للكعبة باب حرقه لم
 يكر عليه شيء هذا القول وقد حكي عن مالك انه قال عليه كفارة لمن
 حركه بغير عناية من امر المدينه وروى هذا القول عن عائشة
 رضي الله عنها والاول اصح اذ لا وجه له في الجواب الكفارة فيه اذ ليس هذا
 القول بمن ومن جعل فيه كفارة لمن جعله كالنذر الذي لا يسمى له فخرج
 ففيه كفارة لمن **مسألة** قال ومن عاص الحز وملك
 عند تمام امره منى منى حقت فعليه هدي انما قال ذلك لان حرق
 ابنه غير جان فعليه بدل ذلك الهدى وهذا بمنزلة من يلزم نفسه
 نذرا لا لسميه فعله بدل ذلك كفارة لمن وهذا اذا اراد هذا
 القول في منى بغيره فاما ان نذر نذرا في منى فخرج
 ولم يزد وجه القرية وانما علقه بمنى فمأس عليه وكذا قال مالك
 قال ومن نذر ان يحترق لانه لم يملك عند **مسألة**

عن تركه اذا حج عن النفس فذل الله عن وجل قان لا يحلف الله غشا
 اه وسعها فله يتر عليه ان يعذر ما ليس به كافتة او ان يفعل ما ليس
 عليه حتى يورد في فقهه الى يلفه او مرضه بده له ان الله عن وجل اساح
 التريض والمساقر ان يفكر اذا خفف عن الصوم وخاصة التريض
 اذا اضربه صومه وكذلك هذا الذي لا يقدر على الحش او يورده
 ذلك الى يلفه او مرضه فتركه فله ان يترك ثم يعود فمشتى به ان يترك
 في حجه اخرت او عمرة لبيان الحج منصلا على ما انزله نفسه فاما
 وقور اهدى عليه اذا ترك فلا نه ففكع مشيه الذي كان اوجب
 على نفسه منصلا فوجب عليه هدرت جبرانا نزل الفكل كما يجب
 الى كفاير على الذي ترك فضا شهر رمضان حتى يخرج وقته وكذلك
 حب الكفارة عن من افتر يوما في شهر رمضان فتر عذر انه ففكع ما
 وجب عليه وحله وكذلك هذا وقوله ان الهدى في ذلك
 بدنه او يقره او يثناه فلان الهدى في الاصول كلها هو من هذا الجنس
 وكذلك في هذات وقوله انه بصوم عشرة ايام اذا لم يجد
 الهدى فلا زال الله عز وجل قال جعل على الممتنع صيام عشرة ايام
 بدنه الهدى لمن وجب عليه اذا لم يجد به بقوله تعالى فمن لم يجد فصيام
 ثلثة اشهر او سبعة ايام حتى يترك عشرة كاملة
 سئل عن من قال عني النبي ان بيت الله تعالى

علم مشي في حج او عمره ان يكون في المشي في احدهما من اره
 لعينه علم مشي في ذلك الذي يوثق وان مشي في حج علم مشي في احدهما
 كلها وبقيض ما شيا وان مشي في عمره فاذ احاف وسعي فقد قضى
 مشيه ومن مشي في حج ففاته الحج فقد قضى مشيه والحج قابل
 لقوات الحج ولا مشي لمن لم يركب الا كما قال ان عليه ان مشي به
 حج او عمره اذا انزله نفسه المشي الى بيت الله عن وجل وان لم يركب
 الحج والعمرة وكما ان ارهما فلان المشي الى بيت الله اما يكون في حج او
 عمره لا مشي اليه في احرام لعمره هذين اذا كان كذلك وجب عليه
 ان يكون مشيه في احدهما وبذلك تعبد الله سبحانه العباد اذا
 قد راعوا على الهى الى بيت الخراب يقولون تعالى واذن الناس الحج يا توك
 رجاءه وعلى كل ضامن فاجتران اسانهم الى البيت هو الحج وقار تعالى
 واتقوا الحج والعمرة لله وهما باله الى البيت واذ كان كذلك
 وجب ان يكون مشيه في احدهما فاما اذا اراد احدهما مشي فيه
 حجا كان او عمره لانه الذي اراده وانزله نفسه فان مشي في حج مشي
 المناسب كلها حتى يكوف بالست كواف الا فاحه لانه اخر قرو
 الحج فاذ افعل ذلك حازه ان يركب بعد ذلك مما نفي عنه من سببه الحج
 لانه قد اذن في ذلك وان مشي في عمره مشي حتى يكوف بالست
 وسعي من الصفا والتموه وهذا هو العمره وقوله ان مشي



انما فوائده الخ فقد روي مشيه و الخ قابلا لقوات الخ ولا مشي
انما سلك فلا نه قد روي في المشي في عمل عمرة ولو انتداه بذلك كان
حاشا له فعد ذلك اذا فانه الخ وانما يعود را حيا حتى راني فاحمل على
عنه من اعمال الخ و قوله لا مشي المناسك كلها ولا مشي
قد سجد عنه الخ الاول وفيها نكح و يشبه ان يكون المناسك
ومشي المناسك ولا هاهنا على

مسألة
قال ومن مشي في حج فاما سعي فكنه قد روي مشيه في ركب المناسك
فعلية ان يعود قابلا حتى يمشي ما ركب من المناسك ويهدي الى المناسك
انما قال ذلك لانه لما ركب في بعض عمل الخ وحب عليه ان يعود حتى يمشي
في اعمال الخ التي كان ركبها لانه ان لم يمشي فعليا ما شيا وهي كاعه
لله تعالى فعليه ان يفعلها كذلك ويهدي لانه في مشيه في عمل الخ
ولم يعمل عمله في سوا احد فوجب ان يهدي ذلك المهدى

مسألة
قال ومن جعل عليه شيئا الى بيت الله تعالى
فليس كحزبه من ذلك انه انوفاه الخ انما قال ذلك لان هذا الخ
كاعه لله تعالى على نفسه فلا بد له من انوفاه كما لو انوفاه
صدقته وحزن وعقبا وانتباه ذلك وقد قال الله عز وجل يوفون
بالنذر وخافون يومهم وفاد سمانه ولو فوفوا نذروهم وفاد السرك
الله عليه وسلم من نذر ان يجمع الله عز وجل عليك

مسألة
قال ومن جعل عليه المشي الى بيت الله تعالى
لهابه من فليس كحزبه من ذلك الامم ما حلف عليه الخ انما قال
ذلك لما ذكرناه ان الجاهل ذلك على نفسه كما عهده الله تعالى فعليه ان يوفى
بذلك كله ان امكنه او ما امكنه في عمره لا بد له من ذلك ولا سوب
عنه عمره كما لا سوب عن العتق الا ان يسه نفسه عمره وكذلك
عن الحلاه والصيام والسياء ذلك بل عليه ان ياتي بها ان يسه
ولو حاز ان يعد الى عمره لما كان ذلك في العتق والحلاه وهذا اشد

مسألة
قال ومن حلف بالمشي الى بيت الله تعالى
جافيا فليشغل وليهدى الى بيت الله تعالى فان ذلك ان مشيه جافيا
تعدبها لنفسه في عمره كما عهده فله ان يشغل كما ان يسيه في الشمس
تعدبها لنفسه في عمره كما عهده وقد امر الله تعالى بالمشي في سائر
على نفسه ذلك ان يتردده لانه ليس بكاعه لله تعالى و قوله ان
عليه اهدى فهو على وجه الاستحباب لو ان يكون مشيه جافيا
ضرب من الكاعه كما ان يفسد مسيه كاعه فان ترك ذلك لعذر
كان عليه الهدى

مسألة
قال ومن كان عليه
مشي فمشي الخ ونذره وهو حر ونذره اختاره لنذره و حج صوره
اخرى الخ انما قال انه بخبره عن نذره لان النذر اضعف من الفرض
فلما جمعها بينه واحده كان عليه اعاده الا قولك لانه قد امر به
في نية هي اضعف من نية الفرض فاما النذر فبخبره لانه لما حلف مع

قال في كتابه عليه السلام من شئت عفته وركب عفته فليعد المش من
 به من غير مسير مخ وانما بعد المش من حيث انتهى من مش فمخ
 وفلان ذلك هذا قد احتار في المش من غير عذر فعليه الاماره
 به ان يه على خلاف ما اوصيه على نفسه مع قدرته ان ياتي به
 مع اختلافه اذا نحن عن المش فركب فعليه الهدى بدل ما ركب
 به لم يكتف وعفته مع قدرته على ذلك **مسألة**
 قال ومن مات وعليه مش فليهد عنه ولا يسكن من ميت وارواح
 ذلك بعض ولده فليمش عنه احب الناس وعده الاما اذا اراد
 ان يمشي الى عمل من اعمال البدن فلا يفعله احد من احد وراى
 كالصلاه والاصامه ففعله احد عن احد فالح ماله وقد ترون
 تحارب من يد عن اوب عن بافع عن ابن عمر قال لا يمشي احد عن احد ولا
 يصوم احد عن احد ولا يحج احد عن احد ويخرج بدل ذلك الهدى من
 ماله لانه لما نحن عن المش بالموت كان فيه له عجز عن المش
 حال حياته فعليه الهدى فان اوصى احد من ولده بالمش عليه
 او وعده بذلك مش عليه ورجع لانه وعده بذلك فليس له فعله
 ولا من اهل العلم من يقول انه يحج عنه الفرض والندى فلهذا انفسد
 وصيته اذا اراد ان يحج عنه ذلك لانه لا يمشي اهل العلم
مسألة قال ومن كان عليه مش وهو صق وركه
 فليهد عنه ما سعى به لاي بعد حلونه فخر به من جهة الاسلام

ومشيه وعليه الهدى فمعه انما قال ذلك فجمع له في مش
 واحد اذا التذرع والحج لانه مش في نذره وبعثتم به لاي
 عن فرضه فيكون عدا ذلك الفرض والتذرع حدها وعليه الهدى
 فمعه انه قد جمع حجا وعمره في سفر واحد وهذا قد اوجبه
 الله عز وجل على الهدى **مسألة**
 قال ومن كان عليه مش من اهل الاندلس فمشي الى الجمار من ركب
 البحر لم يمشي حتى وصل الى البحر قال كثر عنه وهدى عليه
 اما قال ذلك ان البحر كثر به الى الحج وبه ضروره الى ركه
 هدى عليه لانه لم يمشي وان كثر كثر مع قدرته على المش
مسألة قال ومن نذر ان يمشي الى مسجد صلى فيه
 فان كان قريبا فليصل فيه وان كان بعيدا فليهد عنه فليهد عنه
 عليه انما قال ذلك لان المشي لا يعود الى المسجد الحرام
 عمره من المساجد كذلك الركوب للصلاه الى المسجد
 مساجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس
 ان من نفسه ان يمشي من مسجد عن هذه المساجد لم يرد
 ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرجل الى المسجد
 مساجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجد هروا
 سفي عن ابن هوق من يهد عن ابي هرو عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ورواه هشام عن قتاده عن قريه عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم

ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الصلاة في هذه الثلاثة الموضع فليست عليه
 الصلاة وعليه ان ياتي هذه الثلاثة المتساخدا اذا لم يفسد
 الصلاة في الجاه والعمى في مسجد الحرام فاما ان اراد احد
 ركوع ببيان مسجد من هذه الثلاثة فلا بأس عليه في ذلك
 وقد روي عن عبد الله بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في ركوع كان في قبة اكبوا وما شيا لغير مسجد فاصلي فيه
 فاما ان كان المسجد في غير هذه الثلاثة المتساخدا فانه ارشاد
 على فيه وان شاعلي موضعه وان شاء لم يفسد انما لا ذكرناه
 في بيان غير هذه المتساخدا فان شاعلي وان شاعلي
 مسله قال و...
 او الحديث فان كان اراد الصلاة فيهما فليست عليه ولا مشي عليه
 حتى يصلي فيهما وان كان لم يفسد الصلاة وان اراد المشي فلا بأس عليه
 انما قال ذلك انه اذا اراد الصلاة فيهما فليست عليه ان ياتيها ليصلي
 فيهما من الصلاة فيهما كاعه لله حل وعز وفيه فصل كبير
 على الصلاة في غيرهما ان المسجد الحرام وان لم يفسد الصلاة فيهما
 وانما اراد المشي فيهما فليست عليه ان ياتيها لانه لا
 اصل للمشى اليهما في الكاعات حتى اذا التزمه نفسه وحسب عليه
 وليس معهما ان ياتيها كالمشي الى الكعبة

ان المشي الى الكعبة له اصل في الكاعه فاذا التزم نفسه ذلك
 وحسب عليه المشي فرج او عمى واذا اوجس على نفسه المشي ان
 مسجد الحرام او بيت المقدس لم يفسد ذلك انما اصل للمشى اليها
 فان اراد الصلاة فيهما فليست عليه ولا مشي عليه فيهما
 على غيرهما احلا فعليه ان ياتيها لانه وان لم يفسد الصلاة فيهما
 لم يفسد عليه ان ياتيها انما اصل للمشى اليها ولم يفسد الصلاة فيهما
 فليست عليه ان ياتيها في دور الصلاة فيهما لانه كاعه وانما عليه
 ان ياتيها لانه يفسد ان كان كاعه لله عز وجل
 قال ومن حلف بالمشي الى بيت الله عز وجل واصبر اليه اياه ذلك
 انما قال ذلك انه الذي يفسده وان اراد فعله في ذلك دور
 ان العمل بالنية ولا يلزم ان ياتيها ان اراد ان ياتيها في دور
 حل بناوه فاما ما كان من قول من فانه يلزم ان ياتيها في دور
 الفحل وان لم يعلم منه اراده
 مسله
 قال ومن يتردد بين بلد من البلدان فليست عليه صلاة في بلد
 يتردد فيها من بلد الى بلد وان يتردد فيها فليست عليه صلاة في بلد
 الذي حلف عليه ولا يتردد الى مكة خاصة وفرض غيرها
 بذلك البلد ان اراد منها كينها ولم يتردد به اليها فليست عليه صلاة في بلد
 الساه وجه قوله انه لا يتردد فيها فليست عليه صلاة في بلد
 البلد الذي هو فيه فلا يجوز نقلها الى غيره من بلدان من مكة وغيرها

عن كذا قال ما دخل الله سبحانه فدخل كذا في نور ربح الهدايا والصلوات
 وخلا ربح صغرى يد الله عن ربح كذا فيكون خلاف وجه الله
 سبحانه ولا ربح اعلم قد عقدوا بالليله فلهذا يوجبون مخاف ان
 ياتيه عن الفقراء وسفست حتى يصح ولهذا المفسر في ان النبي صلى الله عليه
 وسلم يفر عن حصاد الليل وحذاره رواه جعفر بن محمد عن ابيه عن جده
 ان النبي صلى الله عليه وسلم يفر عن حصاد الليل

مسألة قال ابو محمد للرجل ان اكل
 من عجينه فمن لم ياكل فلا ياتر عليه كذا قال في ذلك ان الله عن رجل
 قال اكلوا منها واكفوا فاسمى له ان ياكل من كل هدي يذبح او
 واحدة بدل منه من الكفار وكذا النبي صلى الله عليه وسلم اذا اكل
 من الهدي والصحية فاستحب ان يناديه صلى الله عليه وسلم يسلم
 ثم يركض النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يوحى من كل يدنه بضعه من
 لحم عظيم فاذا فكه فاكل من لحمه واحبها من مرقها صلى الله عليه
 وسلم

مسألة قال
 انه ياتر ان يكرم من الصحة حرا وعبد او غنيا او فقيرا او يسلم له
 ان يترك النحران وليس بذلك من الناس انما قال ذلك لان
 الصحة ليست بفرض يجوز له ان يكرم من حرا وعبد او غنيا وانما
 الدر كذا يجوز ان يكرم منه هبة ما كان فرجا فاما النحر فملا

باتر به وروى انه ان يكرم نحره من قبل ان يحميه من يشره
 بها ان الله يترك ويوالي فكمب ان يفرق ولد في فلسطين فاستمع
 ذلك ما زكها بخوار ان يذبح عن يمينه بالعدد عند

مسألة قال ابو محمد
 انه يحبه ولا يعكس عن ربحها من ينهاه في بيع الصبيات كذا في الصحة
 لبعض الناس انما قال ذلك لان الصحة من الله صلى الله عليه وسلم كذا في الصحة
 فلا يجوز بيعها ولا بيع من يبيعها من يكره يتزوج منها او يبيعها
 قد وجب الله تعالى وكذا في بيعها كذا في الصحة
 البيع كذا في كذا عن ربحها ما لم يدر ان يبيعها
 يبيع الصبيات كذا في بيعها وكذا في بيعها بغيرها
 حله الى ان يبيع ليدفع له اخره ان ذلك يبيع انه قد اخرج
 كذا ليدفع له اخره وذلك عن حارث وقد روى في
 عبد الكريم عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لعثن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفرق عن
 فاستمع من ان يكرم من حرا وعبد او غنيا او فقيرا او يسلم له
 ان يترك النحران وليس بذلك من الناس انما قال ذلك لان
 الصحة ليست بفرض يجوز له ان يكرم من حرا وعبد او غنيا وانما
 الدر كذا يجوز ان يكرم منه هبة ما كان فرجا فاما النحر فملا

مسألة قال ابو محمد
 الرجل وترك خمر عبيده اقله وترسه ولربيع في ربه

انما ذلك ان لا يحسنه اذا دلت او اوجبت بالقول فقد حارت الله
 من اجل هذا شوروا في وجوبه بينا يسمع ولا غيره بمنزلة الهدى في هذا
 فيها ولا يسقاه به وكذلك اذ امان قد كثر وزنه ولا يجوز بعضا
 ولا يسمع لخطا في الدين حيا كان او ميتا اعني الذي اوجبت ودية تتركه
 او لو لم يسمع في دينه وليسند لها الاسقاه بهارون بسعيات

مسـ له
 قال في باب من لا يسمع من الحي
 انما قال ذلك لان الاحصية فعل حقيق فلا يترك بفعله ولا بعده وانما يتركه
 ولا يسمع من حي لا الاحصية لقي على الاحياء الموت ويزال على غيرهم ممن قد
 مات او لم يولد ويضي عن المولود انه موجود كما يخرج عنه ركه العنق
 ويعود عنه مسـ
 قال ومن مات قبل ان يذبح حنثه فمات
 ما لم يذبح له سابع في ميتاته انما قال ذلك لان الاحصية يجب بالقول او
 الفعل فاذا مات قبل ان يذبح بالقول او الذبح فهي ما لم يذبح سابع
 في ذنبه وتوالت عنه مسـ
 قال ومن خلت حنثه
 فلذلك لا يعد ايام الحنث فليصنع بها ما شاء وان وجد لها في ايام
 الحنث لخطا كان مذكورا غير ما فليصنع بها ما شاء انما قال ذلك لان
 الاحصية انما يكون في ايام الحنث لا في غيره واما ما بعده لا ما بعد
 ذلك فاما واحد لثاني هذه الايام في بناء ايام الحنث فاما ما بعده في
 كونه في ايام الحنث فاما ما بعده في ايام الحنث فاما ما بعده في ايام الحنث

سبار

اذا ركنها قبل ذلك فعليه ضمان عن خطاها لئلا يصابها لو ان
 التويع فيها كان كذلك مسـ
 احطت انما يا فلا يترك ان يصح فيهما ما خذ كل واحد كبشته ان
 يصح به فحنث به انما قال ذلك لان كل واحد منهما ان كان في حنثه
 فقد اصاب وجه الحق وان كان يحسن عتبه حان لان يترك احصية
 بغيرها لئلا يذبح بالقول او الذبح مسـ
 قال ولا يذبح من يصح عتبه يوم الحنث ويومان بعده والامام في المعلومات
 ايام الحنث يوم الحنث ويومان بعده والامام في المعلومات
 انما قال ذلك لان الله عز وجل قال لذكر والسمي الله في المعلومات
 على سائر قسوم من يومه الا انما في ذلك في ايام الحنث ويومان بعده
 ويومان بعده فمات من ملك عن ذبح عن ايام الحنث ويومان بعده
 ويومان بعده مسـ
 عن زر عن علي رضي الله عنه قال الحنث لئلا يذبح ايام الحنث ويومان بعده
 لسفين عن مسروق عن النبي عن سعيد بن جابر عن ابن عباس عن
 عن قتادة عن النبي عن قتادة عن قتادة عن قتادة عن قتادة عن قتادة
 وثاني الحنث معدود معلوم وبانت الحنث معدود معلوم وثاني الحنث
 معدود غير معلوم مسـ
 وانما في ايام الحنث ويومان بعده
 وفروع الحنث في ايام الحنث في ايام الحنث في ايام الحنث في ايام الحنث
 كان معدودا في ايام الحنث في ايام الحنث في ايام الحنث في ايام الحنث
 انما في ايام الحنث في ايام الحنث في ايام الحنث في ايام الحنث

وَعَنْ أُمِّهِ بِالْحَلَاةِ أَنَّهُ يُوَدِّعُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ صَغِيرًا وَلَيْسَتْ بِهِ ذِكْرُهَا
فَعَلِ الْيَهُودُ ذَلِكَ بِهَمٍّ حَسَنًا وَهُوَ دَهْرٌ فِي حَالِ الْوَلَادَةِ وَمَا قَارِبَ مِنْهَا
سُسْلُهُ قَالَ وَلَيْتَ عَلَى النَّاسِ حِلَافٌ رَأْسُ الصَّبِيِّ وَالْبَصِيفِ
يُوزَنُ فِضَّةً وَلَا ذَهَبًا وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَا يَسْتَعِينُ بِمَا أَلَدَتْهُ أُمُّ قَتْلًا
ذَلِكَ لِأَنَّهُ حَبُوبٌ ذَلِكَ لَمْ يَلِمْ كِتَابُ وَلَا سُنَّةُ وَفَعَلَهُ جَابِرٌ رَأْسُ
فَعَلَ خَيْرًا وَمَقَرَّ وَفَدَى وَفَدَى رَأْسُ سَلَمٍ بِنِ بِلَالٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ
عَنْ جَدِّهِ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهَا خَلَقَتْ رَأْسَ الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنُ وَوَدَّ
سَفَرَهَا بِمِصْدَقَتِ يَوْمِ نَزْهَةِ فِضَّةٍ لَهُ كِتَابُ الصِّدْقِ

مسألة قالوا يا رسول الله انك تعلم من الصدقة لنا او لمكنونا كل ذلك
واسع لك بما قال ذلك من الله عز وجل قال في الصدقة فكلوا منها واشبعوا
وهذا امر من الله تعالى وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كملوا واشتروا
وعليه ان يحكم منها فحكم حازنا او لمكنونا

فان وقعوا في الشراء كانت له سبعة ^{من} الاما فان زكوا في العتق سنة
سبعة ان يعد ذلك بالبيع كما ينفي عنه ويخرج عتق من كاه المالور كما
تفسر ويجوز ان يخرج اذا كان مع غيره ^{سنة} فان كان
مرد العتق بعد فباع وليس يرفع به كما عمل ذلك في النكاح والهدى
انه قد نفي عنه عمدا على الجور سنة زكوا والوجوع فيه

مسئله فان وہ سرگند الحق الصبی یومر شایع و بوز آن کس
آدب علی الصلاة و الخمار من القبحه و اما فاما ذلك ان وجه الحمانه
الناظر اذا ادب علی الصلاة و امر بها ذلک فهو قد سلم من رکوع

تسمي الله الرحمن الرحيم
 فقلت ارايت الصيد انوكل منه ما
 اصبته لسهمك وسيفك وزحكة مفارقه يوحى ذلك كله واراد
 دكانه الخاف ان ذلك من الله عز وجل جعل ذكاه المبيع من الصيد
 كف ما قدر عليه الا ان شاء عز وجل ذكاه المقدور عليه من الصيد
 وبهيمه الانعام في الخلو واللبه فقال عز وجل يا ايها الذين امنوا
 الله يشي من الصيد ثلثه ابيه يكرم وراثةكم وعار يعال وما علمتم
 الخوارج من كل شئ يعلمون فهو مما علمكم الله وعلوا مما امسكوا علىكم
 وعار النبي صلى الله عليه وسلم بعدى من حاتم كل ما ردت عليكم فوسد
 ثابا حيا الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم كل ما قدرنا على فله من الصيد
 كف امكنا ذلك وادارنا امتناعه وحب علينا ذكاه المقدور منه
 من بهيمه الانعام والخمر مسله فالو ما قبل المعقرا
 فان خستو فكلوا من اصاب يعقوه فلانا كل الا ان تدرك دكانه

لما صار

قال وكتبنا ارسلته من كلب او يارك على صيد فقتله فكله وان غاب
 عند مصرعه ما لم يست خانات فلا يأكله انما قال انه لا يأكله
 اذا بات عنه لو ان يكون لهوا فقتله بالليله بها كهر حيه فاما
 النهار غار الصيد لم ينع ويختزن منها واذا كان كذلك طاز اكله اذا
 وحده بالنهار مفضوه ان كلبه او سهمه قتل في الاغلب وذلك
 وكانه على ما بيناه وقد روي ابو عبد الله والاحمر بن ابي حريز عن علي بن
 ابي مسلم عن رجل اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلبا فقال اني ربيت
 رسول الله لم ابعثه الغد فوجدت لهم فيه اعرفه فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تأكله اذ رزى الصواقر لا تأكلوا من سهمك
 قتله لا تأكله واحمر بن ابي حريز بن ابي حريز عن ابي حريز عن ابي حريز
 بذلك انه قال قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اكلت من
 من كلب حقه دواب المعاري يتردى باكله
 قال وكتبنا ارسلته من كلب او يارك فقتله فيه كلبه
 معك او يارك غير معك فلا يأكله الا ان تترك ذكاته الا ان يكون كلبك
 او يارك اقدم مقاتله فان كان اقدم مقاتله فقل ان لا تأكله فيه عمر
 فلا بأس بصيد باكله انما قال انه لا يأكل الصيد الذي يتركه
 قتله غير كلبه فلا تأكله لو انك قد عثر كلبه فقتله لم تأكله ان
 لم يتركه هو وانما حوله ان لا تأكل صيدا كلبك الذي ارسله هو دواب
 عمره وكذلك اذا شارك كلبه كلب غيرك لم تأكله الا ان يترك
 ان لا تأكله لو انك قد شارك كلبك كلبا اخرها ذكاه وخذ كلبا اخرها

مسئلتها في الذكويه لم يتركها فوجب عليه ان يخرج على الخليل كما لو
 اكله لم يمت به لم يتركها ولم يعرف لم يتركها كل ذلك كله وخذ كلبا
 في الذكويه فكتب الخليل فاما اذا انفذ كلبه فمقاتله شعر
 شازكه عثره جاز اكله لا يفراد كلبه فقتله ان الجاه اليه فله
 حكرها بعد انفاذ فقتلها كما لو اوجاز على شاه من اخرج حشوها بعد
 ذلك وهو حيه لم يتركها ذكاته وقد روي عن ابن عمر عن ابي حريز
 عنهما عن عمر بن الخطاب عن ابي حريز عن ابي حريز عن ابي حريز عن ابي حريز
 ارسلته الكلاب الوعلية وذكر ان اسم الله تعالى في كل ما امسكت
 عليك قلت وان قتلت قال وان قتلت ما لم يتركها كلب ليس بها
 مسئلة قال وكتبنا ارسلته من كلب او يارك فقتله فيه كلبك
 من صيد فحق في ما او تترك من حبل ولا يأكله الا ان يكون سهمك او
 كلبك قد انفذ مقاتله فلا بأس باكله وان تتركه ومات غرقا وخذ كلبا
 الذكويه يتركه حيا على حبل ولا بأس باكله ان يتركه ومات غرقا وخذ كلبا
 ذلك ان تتركه من حبل ودفنوه في الماء فاما على قتله مع كلبه
 الذي ارسله فلا بأس باكله ان تتركه او تغرقه او تفردا لم يترك
 اكله فخذ كلبا اذا شارك احداهما كلبه في قتل الصيد لم يتركها
 ذكاته وكذلك اذا شارك كلب غيرك كلبه في قتل الصيد فاما اذا انفذ
 مقاتله فلا بأس باكله وان تتركه كما لو اوجاز على الذكويه
 لم يتركها او تتركها وكما شارك كلب غيرك كلبه بعد انفاذ كلبه
 الصيد فلا بأس باكله ان يتركها بعد انفاذ كلبه على ما ذكرناه

انه اذا اشتق فقد خرج فصار ذلك منزله ما قبله المسهم وانحلس
 واذا قبل بقرضه صار وقدا فلا يجوز ان يشله انما هو على كل
 الموقوده وقد روي ابو وهب قال اجبر سفيان ثورث والموت من سيمان
 عن منصور بن المعتمر عن الجوهري عن همام بن الحوثل عن عدي بن حاتم انه قال
 سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المعراض فقال رسول الله صلى الله
 عليه وآله انما هي قسمة من قسمة كل واحد وانما احببت لقرضه مقبل على
 الاكل وهذا قول ابن عباس وعنه ما ومجول وسالموا القسمة قال
 مقد وبلغني ان عبد الله بن عمر قال ذلك واما اذا ذكاه فلا بأس باكله
 وذلك بمنزله ما يقدر على الصدقة فيه فيجوز له اكله مسله
 قال وما احاد الخبز والبندق او العصفار اذا اكله الا ان تدرك ذكاته
 انما قال ذلك هذه الاسيا كلها لا يخرج وانما توفد وترض ولا يجوز اكل
 الموقوده فما ذكرناه مسله قال وما قبله الجبال على
 اكله الا ان تدرك ذكاته يعني الجبال الشريكة لانها بمنزلة الخنق
 وكذا تدرك ان فيها حشيشا جديد فلا يجوز اكله ان يدرك ذكاته
 بغير وقت وقوعه وجرحه فيقصد ذكاه وليس في هذا المنزلة السهم اذا
 ذكاه والكلب اذا ارسله في قصد الذكاه بفروته انما رتبته
 مسله قال وما اصارت الكلاب والفقود والبراه والفقور
 دعامه فلا بأس باكله اذ ركب ذكاته او لم يدرك ذكاته انما
 قال ذلك بها من الجوارح التي يباح الله سبحانه اكل صدورها بقوله تعالى
 وما علمتم من الجوارح مكلية يعلمون بها حكم الله فكلوا مما
 اسخر لكم وهذا امره كل خارج وكلب اذا علم وفقه الارسل

واليهي وحمل ذلك اذا امر ولحق وحمل ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لعدي بن حاتم كل ما ارسلت عليه كلبك انما سميت هذا معنى الحنث
 وقال صلى الله عليه وسلم كل ما ردت عليك قوسك ردت عن
 منصور بن عمار عن همام بن الحوثل عن عدي بن حاتم قال سالت النبي صلى الله عليه
 وسلم قلت ان ارسل الكلاب المعامه فتمسك علينا اناكل قال اذا
 ارسلت الكلاب المعامه ردت اسم الله وكل مسله
 قال وما اذا ركبته جيا في افواه الكلاب او محالبا ثبات فلم يخلصه
 وهو يقدر على ذكاته وفروجه فلا يأكله وان كان له كلبه ذلك او وجد
 الكلب او ثبات قد اقبلت مقابلته وانما لا بأس باكله وانما
 انما قال ذلك لانه اذا قد ركب على ذكاه الصيد في الملق واللب بغير
 امتناعه ثم لم يفعل ذلك لم يخر له اكله لان ذكاته في غير هذا الموضع انما
 هي اذا كان مصنعا فاما اذا كان مقدورا عليه فهي الملق واللب بدالة
 ان ذكاه المتألف من الصيد هي كذلك وكذلك ذكاه بهيمة الارباع
 فاما اذا كان الكلب او الباز قد اقبلت مقابلته جاز له ان يأكله وان لم
 يدرك ذكاته فمجانر في معنى المذبوح اذا اغتدت مقابلته فلا مهيمن
 ان ذكاته كذلك لانه ذكاته قد مات بفعل الجارح وذلك ذكاته الا
 ترك ان يشاه او غيرهما او شق جوفها واخرت حشونها لم يدرك ذكاته
 واكلها بعد ذلك لا بأس به معنى الميتة وكذلك لو ان رجلا فعل ذلك
 برجل ثم ضرب رقبته اذ كان اول القائل دون الثاني لانه لا يقال له
 اخرج حشوته وهو ميت عن قربة له حاله مسله

١ بعينه فقد اراده ان يترك الواحد بعينه فقد اراده ان يترك
 باكله لانه قد وجد نكته بارسل عليه عليه
 مسله قال وما اقلنت عليه الكلاب فلا ياكله الا
 فان ذلك كان صاحب الكلب لم يرد صيده اذا لم يرسله هو على الصيد
 ولا يجوز اكل ما حاده الكلب من غير ان يسله لانه لم يتركه هو ولا بد
 لم يصبه ويضمه الا نكته من ان ذكاه وان يكون بفعل المذكي وقصده
 لها واذا لم يكن كذلك لم يكن اكل المذكي وقد قال رسول الله صلى الله عليه
 بعد من حفر انما ارسلت كلكم وذرت اسير الله تعالى وكلت
 مسله قال ومن كان معه كلب او كثر شبعه فرائ صيدا فقتله
 فلا ياكله الا ان يكون هو الذي ابعثه له وان كان الكذب راه فحمل عليه
 فلما ذهب في كلبه استلاه به صاحبه فلا ياكله الا ان كان ذكاه صاحب
 الكلب او ان يارن لم يرسله انما لم يتركه نكته فلا يجوز له اكل
 ما حاده الكلب او ان يارن حتى يكون هو من ذكاه بارسله وقصده نكته
 ما حاده مسله قال ومن رمى لسهمه فاصاب
 كثر من ثلثا كلبهما ان كان اراده لهما وان كان اراده واحدا منهما عليا كل
 الذي اراده انما قال ذلك لان نكته فعل من افعال القرائن التي لا يبع
 الا بقصد ونية فاذا قصد صيدهما جميعا اكلهما والا اكل ما قصد صيده
 دون الاخر على ما سناه مسله قال والخارج وعسر
 الخارج من الكلاب سواء اذا كان معلما انما اذا ذكاه الله سماء
 قال وما علمت من الجوارح مخلص يعلو بها على من الله فكلوا منها
 امسكن على من كان هذا على عمومته في كل كلب وعمر انما علمناه

في كتاب الاول

٨٣
 ١ بعينه فقد اراده ان يترك الواحد بعينه فقد اراده ان يترك
 باكله لانه قد وجد نكته بارسل عليه عليه
 مسله قال وما اقلنت عليه الكلاب فلا ياكله الا
 فان ذلك كان صاحب الكلب لم يرد صيده اذا لم يرسله هو على الصيد
 ولا يجوز اكل ما حاده الكلب من غير ان يسله لانه لم يتركه هو ولا بد
 لم يصبه ويضمه الا نكته من ان ذكاه وان يكون بفعل المذكي وقصده
 لها واذا لم يكن كذلك لم يكن اكل المذكي وقد قال رسول الله صلى الله عليه
 بعد من حفر انما ارسلت كلكم وذرت اسير الله تعالى وكلت
 مسله قال ومن كان معه كلب او كثر شبعه فرائ صيدا فقتله
 فلا ياكله الا ان يكون هو الذي ابعثه له وان كان الكذب راه فحمل عليه
 فلما ذهب في كلبه استلاه به صاحبه فلا ياكله الا ان كان ذكاه صاحب
 الكلب او ان يارن لم يرسله انما لم يتركه نكته فلا يجوز له اكل
 ما حاده الكلب او ان يارن حتى يكون هو من ذكاه بارسله وقصده نكته
 ما حاده مسله قال ومن رمى لسهمه فاصاب
 كثر من ثلثا كلبهما ان كان اراده لهما وان كان اراده واحدا منهما عليا كل
 الذي اراده انما قال ذلك لان نكته فعل من افعال القرائن التي لا يبع
 الا بقصد ونية فاذا قصد صيدهما جميعا اكلهما والا اكل ما قصد صيده
 دون الاخر على ما سناه مسله قال والخارج وعسر
 الخارج من الكلاب سواء اذا كان معلما انما اذا ذكاه الله سماء
 قال وما علمت من الجوارح مخلص يعلو بها على من الله فكلوا منها
 امسكن على من كان هذا على عمومته في كل كلب وعمر انما علمناه

كتاب الصلاة

في تفسيره

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

جزايات عس من كتب لشرح
لأعني لشرحها وإيضاحها ولما قامه
من صلح الأهل
لأجله
الأحقة الأفضى استنبط الحلاله
عن كتاب الله
الحق هو الثاني عشر من
من الكتب التي
لأجله
الأحقة الأفضى استنبط الحلاله

انستجايته